

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

الجلسة ٨٧٢٦

الثلاثاء، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة فان فليربرغ/السيد بوغارت	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيد يورغنسون
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	تونس	السيد الأدب
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيدة تشابالالا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دينه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة نورمان – شالي

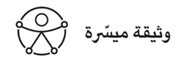
جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2014/264)

2004229 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2014/264)

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا للمشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بسعادة السيد سيرجي كيسليتسيا، نائب وزير خارجية أوكرانيا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ وسعادة السيدة هايدي غراو، الممثلة الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورئيستها الحالية؛ وسعادة السيد خالد شفيق، رئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتنضم إلينا السيدة غراو والسيد شفيق عن طريق التداول بالفيديو من كييف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): اعتمد مجلس الأمن في ١٧ شباط/فبراير، قبل خمس سنوات، القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) الذي أقر مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك. واليوم، تظل مجموعة التدابير تلك، إلى جانب بروتوكول مينسك ومذكرة مينسك، الإطار الوحيد المتفق عليه للتوصل إلى تسوية سلمية تفاوضية للنزاع في شرق أوكرانيا.

وقد ظل الأمين العام يعرب باستمرار عن دعم الأمم المتحدة القوي للدور القيادي الذي تضطلع به مجموعة رباعية نورماندي ومجموعة الاتصال الثلاثية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتوصل إلى تسوية للنزاع في شرق أوكرانيا ويدعو إلى تنشيط تلك الجهود.

وكانت آخر مرة قدمت فيها إحاطة إلى المجلس بشأن أوكرانيا في ١٦ تموز/يوليه (انظر S/PV.8575). وقد أدى العديد من التطورات الهامة منذ ذلك الحين إلى بعث الأمل في إحراز تقدم ظل بعيد المنال لفترة طويلة في تنفيذ أحكام اتفاق مينسك، بما في ذلك جوانبها الأمنية والسياسية الرئيسية.

وعلى وجه الخصوص، اجتمع قادة فرنسا وألمانيا وروسيا وأوكرانيا في باريس في إطار ما يسمى بصيغة نورماندي، يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر، بعد توقف دام ثلاث سنوات. ودعا اجتماع رباعية نورماندي إلى اتخاذ تدابير فورية لتحقيق الاستقرار في الحالة في منطقة النزاع واتخاذ تدابير لتنفيذ الأحكام السياسية لاتفاقات مينسك واتخاذ خطوات للمتابعة. والتزم القادة بتنفيذ كامل وشامل لوقف إطلاق النار، يُعَزّز بتنفيذ جميع التدابير اللازمة لدعم وقف إطلاق النار.

وكذلك التزموا بدعم وضع وتنفيذ خطة مستكملة لإزالة الألغام، فضلا عن دعم التوصل إلى اتفاق في إطار مجموعة الاتصال الثلاثية بشأن ثلاث مناطق إضافية لفض الاشتباك، بهدف فض الاشتباك بين القوات والمعدات. وشجعوا مجموعة الاتصال الثلاثية على تيسير الإفراج عن المحتجزين المرتبطين بالنزاع وتبادلهم، والتزموا بدعم اتفاق داخل المجموعة بشأن نقاط عبور جديدة على طول خط التماس، بالاستناد أساسا إلى المعايير الإنسانية. والأهم من ذلك، أشار المشاركون إلى أنه ينبغي أن تتاح لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون

في أوروبا إمكانية الوصول الآمن والخالي من الأخطار إلى جميع أنحاء أوكرانيا حتى تنفذ ولايتها تنفيذا كاملا.

كما أشار القادة في باريس إلى ما يسمى بالوضع الخاص لأنحاء معينة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك، فضلا عما يسمى بصيغة شتاينماير، التي قبلها الجانبان في وقت سابق. وقد رحب الأمين العام علنا بنتائج الاجتماع ودعا جميع الأطراف المعنية إلى مضاعفة جهودها للاستفادة من التقدم المحرز مؤخرا نحو حل النزاع. كما كرر تأييده الكامل لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وقد اغتنمت فرصة زيارتي الأولى لأوكرانيا، في الفترة من ١٢ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، لأكرر دعم الأمين العام لجهود السلام والإصلاحات الحاسمة الجارية في أوكرانيا. وكان محاوري واضحين في رغبتهم في رؤية تقدم ملموس في المفاوضات. وشدد العديد ممن التقيتهم على ضرورة زيادة مشاركة المرأة في جهود السلام الجارية. كما سمعت آراء عن ضرورة تحسين الحالة الإنسانية للناس العاديين الذين يعيشون على طول خط التماس واستثمار المزيد من الاهتمام والإرادة السياسية في تمكين وتعزيز مختلف مبادرات الحوار التي يمكن أن تسهم في ضمان السلام المستدام.

ويسرنا أن مؤتمر قمة رباعية نورماندي الذي عقد في باريس أعقبه تبادل للأسرى على نطاق واسع النطاق وإحراز تقدم في المناقشات المتعلقة بمناطق إضافية لفض الاشتباك. غير أن هذه العلامات المشجعة الأولية تظل محدودة ويمكن عكس مسارها بسهولة. إن التقارير المثيرة للقلق اليوم عن الانتهاكات الجسيمة لوقف إطلاق النار عبر خط التماس بالقرب من زوروتي، بما في ذلك الاستخدام المزعوم للأسلحة الثقيلة، تبعث على الانزعاج العميق وتذكرنا على نحو صارخ بأن خطر الانتكاسة وازدياد العنف خطر حقيقي جدا بالنظر إلى استمرار انعدام الإرادة السياسية.

وستوافي الأعضاء بمعلومات قريبا الممثلة الخاصة المعينة حديثا للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، السفيرة هايدي غراو، عن آخر المناقشات التي جرت في إطار مجموعة الاتصال الثلاثية، ورئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السفير خالد شفيق، عن الحالة الأمنية العامة في الميدان. ومن الأهمية بمكان أن ندعم جهودهم الهامة.

وفي هذا الوقت الحاسم، آمل أن يشجع المجلس جميع أصحاب المصلحة على بذل قصارى جهدهم لكفالة إضفاء زخم إيجابي مستدام على المفاوضات وإظهار الإرادة السياسية والمرونة للتوصل إلى اتفاق بشأن الخطوات الرئيسية المقبلة والتركيز على تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، بما في ذلك، أولا وقبل كل شيء، الالتزام بوقف دائم لإطلاق النار.

وعلى الرغم مما اتُخذ من خطوات للتخفيف من أثر النزاع المسلح في شرقي أوكرانيا على المدنيين، فإنه لا يزال يحصد الأرواح ويتسبب في الإصابات ويقيد بشدة حرية التنقل ويؤثر سلباً على حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في السكن والصحة والتعليم ومستوى معيشي لائق. وقد دأبت بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا على تقديم التقارير عن حالة حقوق الإنسان؛ إذ صدر آخر تقاريرها في ١٢ ديسمبر ٢٠١٩.

وفي عام ٢٠١٩، سجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ١٦٧ إصابة في صفوف المدنيين – ٢٧ قتيلاً و ١٤٠ جريحاً – ٦٣ في المائة منها ناجمة عن القصف ونيران الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة و ٣٥ في المائة بسبب الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. ويمثل ذلك انخفاضا بنسبة ٤٠ في المائة مقارنة بأرقام عام ٢٠١٨ وأقل حصيلة سنوية طوال فترة النزاع. ولئن كان هذا الانخفاض تطور محمود، فإننا نلاحظ أن إسكات الأسلحة بصورة دائمة وشاملة –

وهو أفضل طريقة للقضاء على الخسائر في صفوف المدنيين – لا يزال في متناولنا.

وتشعر الأمم المتحدة بقلق بالغ إزاء الأشخاص الذين يعيشون على طول خط التماس، الذين لا يزالون أكثر الفئات ضعفا. فالمدنيون يدفعون أعلى ثمن في الأزمة. ويحتاج ما مجموعه ٣,٤ ملايين شخص، بمن فيهم المسنون والمعوقون والأطفال، إلى المساعدة الإنسانية وخدمات الحماية. وقد حوّل النزاع العديد من الأسر إلى أسر وحيدة العائل.

وكما أفادت وكالات الأمم المتحدة، تواجه النساء – اللواتي يرأسن ما يقرب من ٧٠ في المائة من الأسر المعيشية على جانبي خط التماس – تحديات شديدة للغاية نتيجة لاستمرار الأعمال العدائية والحالة المضطربة على طول الخط. ويفتقر العديد منها إلى شبكة اجتماعية والدخل وإمكانية الحصول على السكن وفرص العمل والتطوير المهني. وكثيرا ما لا تحصل الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة على الاستحقاقات الاجتماعية أو الدعم النفسي.

ويشكل وصول المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين والأصول المدنية تحديات يومية. ولا تزال الهياكل الأساسية للمياه والتعليم والصحة تتأثر بشدة بالنزاع، مما يقلل من إمكانية استفادة المدنيين الذين يعيشون هناك من خدمات تلك المرافق. وفي عام ٢٠١٩، وقعت ٥٠ حادثة ألحقت أضرارا بمرافق التعليم، بزيادة قدرها ٢٠٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٨، في حين استهدفت ٨٨ حادثة الهياكل الأساسية للمياه الواقعة بالقرب من خط التماس أو على خط التماس. ويجب وقف الهجمات على الهياكل الأساسية المدنية.

وتقدم الأمم المتحدة وشركاؤها المساعدة وفقا لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال المعترف بها عالميا. وفي الوقت الذي تسعى فيه المنظمات الإنسانية إلى الوصول إلى أشد المدنيين ضعفا، فإنها تحتاج إلى تيسير وصولها إليهم دون عوائق وعلى نحو مستدام. ومنذ عام ٢٠١٤، تمكنت الأمم المتحدة وشركاؤها من الوصول إلى ما يقدر بمليون شخص سنويا بمعونة لإنقاذ الأرواح، وذلك بفضل المساهمات السخية المقدمة من الجهات المانحة. غير أن ذلك يشكل أقل من ثلث العدد الإجمالي للأشخاص المحتاجين. وبما أن خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ تعاني من نقص شديد في التمويل، فإن خطة عام ٢٠٢٠ ستتطلب ١٥٨ مليون دولار من أجل الوصول إلى مليوني شخص.

وكما سمعت مباشرة خلال زيارتي لأوكرانيا في كانون الأول/ديسمبر، فإن النزاع لا يزال يتسبب لخسائر إنسانية غير مقبولة للسكان الأوكرانيين. فهو يزعزع الاستقرار والأمن عموما في أوكرانيا، ولكن أيضا يحتمل أن يتسبب في ذلك في المنطقة قاطبة. إن الزخم الإيجابي الأخير والالتزام المعلن من جانب المشاركين في رباعية نورماندي ومجموعة الاتصال الثلاثية بمعالجة النزاع عن طريق تجديد الزخم والشعور يحتاجان إلى تشجيعنا ودعمنا الكامل.

ويجب أن يعقب ذلك اتخاذ إجراءات لكي نستعيد الثقة ونتمكن من القيام بتحسينات ملموسة في الحالة الإنسانية المتردية على طول خط التماس. ويمكن تحقيق السلام الذي طال انتظاره وتشتد الحاجة إليه في شرقي أوكرانيا إذا توفرت الإرادة السياسية الكافية وعن طريق المفاوضات بحسن نية والدعم الملموس للجهود الرامية إلى إسكات دوي المدافع.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها .

أعطي الكلمة الآن للسيدة غراو.

السيدة غراو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مجلس الأمن على توجيه الدعوة لي لأوافيه بمعلومات عن جهودنا لحل النزاع في شرقي أوكرانيا.

لقد تكثف عمل مجموعة الاتصال الثلاثية في الأشهر الأخيرة. وأقر مؤتمر قمة رباعية نورماندي الذي عقد في باريس في ٩ كانون الأول/ديسمبر بهذه الدينامية الجديدة. وقدمت الاستنتاجات المشتركة المتفق عليها لمؤتمر القمة قائمة بتدابير المتابعة وأضفت زخما إضافيا على العملية. وقد وافق قادة رباعية النورماندي على الاجتماع مرة أخرى في غضون أربعة أشهر.

واسمحوا لي أولا أن أتكلم عن الحالة الأمنية. قد يكون أعضاء المجلس قد اطلعوا على البيان المشترك الصادر اليوم عن الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد إدي راما، والأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا توماس غريمينغر، الذي أعربا فيه عن قلقهما العميق إزاء التصاعد في القتال العنيف وقاما بحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس والوفاء بالتزاماتها. وبصورة عامة فيما يتعلق بالحالة الأمنية، جدد الجانبان التزامهما بوقف إطلاق النار في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٩ في مينسك وأكدا ذلك القرار في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

وظل عدد انتهاكات وقف إطلاق النار في عام ٢٠١٩ دون متوسط عام ٢٠١٨. ويمثل هذا هدوءا نسبيا، وليس صمتا كاملا، ولكنه أدى إلى عدد أقل من الضحايا المدنيين.

وكان عدد الإصابات بين المدنيين في عام ٢٠١٩ أقل بنحو ٤٠ في المائة مما كان عليه في العام السابق، ويقل بنسبة ٧٠ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠١٧. وهذا تطور إيجابي مهم، ولكن في الوقت نفسه، لا بد لي من التشديد على أن كل ضحية هي خسارة كبيرة جدا. وفي ذلك الصدد، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى تلوث الأراضي بالألغام والذخائر غير المنفجرة، الأمر الذي يظل مشكلة خطيرة لا تزال تتسبب بوقوع ضحايا مدنيين.

ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٩، تم أخيراً الفصل بين القوات والمعدات في ثلاث مناطق هي: سانتانيتسيا لوهانسكا، وزولوتي، وبيترِفسكي. وتلك خطوة مهمة. وفي سانتانيتسيا لوهانسكا، وهي نقطة العبور الوحيدة في منطقة لوهانسك، أتاح الفصل بين القوات المجال لإعادة بناء جسر للمشاة عبر نهر سيفيرسكي دونيتس. وفي السابق، سواء كان الجو ماطرا أو مشمسا، كان يتعين على ما يزيد على الـ ٠٠٠ ١١ شخص، معظمهم من كبار السن، الذين يعبرون خط التماس يوميا أن ينزلوا ويصعدوا مستخدمين سلالم خشبية شديدة الانحدار وزلقة. وعلاوة على ذلك، يمكن لسيارات الإسعاف الآن استخدام الجسر. وسيقدم السفير تشيفيك مزيدا من التفاصيل عن وقف إطلاق النار ومنطقتي الفصل.

وسيكون فتح نقاط عبور إضافية، على نحو ما شجع عليه القادة الأربعة في باريس، ذا أهمية كبيرة للسكان المدنيين. ولا تزال المناقشات جارية بشأن عدة خيارات. وبالنسبة للسكان الذين يعيشون في منطقة لوهانسك على وجه الخصوص، سيكون من المهم فتح نقاط عبور إضافية، لأن سانتانيتسيا لوهانسكا هي نقطة العبور المفتوحة الوحيدة في المنطقة حتى الآن.

وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، جرى تبادل نحو ٢٠٠ محتجز. وكان هذا أول تبادل من هذا القبيل منذ عامين. وقد أعطى زخما جديدا للفريق العامل الإنساني. وتجري مناقشة عمليات تبادل إضافية للمحتجزين. وإذ نتطلع إلى استكمال تبادل الجميع بالجميع، يدرك الجانبان الحاجة إلى وضع آلية للبحث عن المفقودين وتحديد هويتهم.

واسمحوا لي الآن أن أقدّم نظرة موجزة للبعد السياسي. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، قَبِل الجانبان ما يسمى بصيغة شتاينماير، التي تتضمن تفاصيل تسلسل الخطوات التي يتعين اتخاذها فيما يتعلق بالانتخابات المحلية في الأقاليم غير الخاضعة لسيطرة الحكومة وبدء نفاذ الوضع الخاص لتلك الأقاليم. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، مددت أوكرانيا القانون المتعلق بالوضع الخاص لمدة سنة أخرى. ولا يزال الفريق العامل السياسي يجري

مناقشات جوهرية بشأن إدماج صيغة شتاينماير في التشريعات الأوكرانية.

ويتناول الفريق العامل الاقتصادي المسائل المتصلة بتوفير المنافع والخدمات العامة الحيوية للسكان في المنطقة المتأثرة بالنزاع: المعاشات التقاعدية والمياه والكهرباء وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية. واتفق الجانبان، في إطار أمور أخرى، على تدابير للحفاظ على إمدادات المياه على جانبي خط التماس. وفي هذا السياق، أود أن أعزز ما قالته وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو من قبل: الهجمات على الهياكل الأساسية المدنية ليست مقبولة بأي حال من الأحوال ويجب أن تتوقف.

وستواصل مجموعة الاتصال الثلاثية وأفرقتها العاملة جهودها الرامية إلى التوصل إلى حل مستدام للنزاع في شرق أوكرانيا. وإنني مقتنع بأن هذا ممكن بتوفر ثقة الجانبين وإرادتهما السياسية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة غراو على بيانها.

أعطي الكلمة الآن للسيد شفيق.

السيد شفيق (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لإحاطة مجلس الأمن لأول مرة بصفتي كبير مراقبي بعثة الرصد الخاصة إلى أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. سأقدم إلى أعضاء المجلس معلومات مستكملة عن الحالة الأمنية في شرق أوكرانيا، والتطورات الأخيرة المتعلقة بتنفيذ اتفاقات مينسك، وأثر النزاع على المدنيين.

لا يزال وقف إطلاق النار الشامل، الذي هو البند الأول في بروتوكول مينسك ومذكرة مينسك ومجموعة التدابير، عنصرا أساسيا لإحراز التقدم. وبعد إعادة الالتزام الأخيرة بوقف إطلاق النار، الذي اتفق عليه الجانبان في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٩، سجلت بعثة الرصد انخفاضا كبيرا في مستوى العنف. واستمر ٤٠ يوما، قبل أن يصل عدد انتهاكات وقف إطلاق النار إلى مستوى ما قبل إعادة الالتزام.

ومنذ ١ كانون الثاني/يناير، سجلت بعثة الرصد انخفاضا كبيرا آخر في متوسط عدد انتهاكات وقف إطلاق النار. ومع ذلك، استمرت حالات الزيادة المنعزلة في العنف. وسجلت بعثة الرصد اليوم حادثة خطيرة جدا في الجزء الغربي من منطقة لوهانسك، في المنطقة الأوسع نطاقا إلى الشرق والغرب من زوروتي، حيث حدث ارتفاع حاد في عدد انتهاكات وقف إطلاق النار، بما في ذلك أكثر من ٢ ٣٠٠ انفجار. وتواصل بعثة الرصد تحليل المعلومات التي تم جمعها اليوم، وسندرجها في تقاريرنا العلنية.

وكما كان الحال في الماضي، يمكن أن تؤدي هذه الاندلاعات إلى تآكل الاتجاهات الإيجابية السابقة وزيادة خطر التصعيد. وخلال مؤتمر القمة الذي عقد في ٩ كانون الأول/ديسمبر، اتفقت مجموعة رباعية النورماندي على ضرورة تنفيذ وقف كامل وشامل لإطلاق النار. ولم يتحوّل بعد الالتزام السياسي بوقف إطلاق النار، المعرب عنه على أعلى مستوى، إلى تنفيذ ملموس على أرض الواقع.

ومنذ ١ كانون الثاني/يناير، بلغ المتوسط اليومي لعدد انتهاكات وقف إطلاق النار التي سجلتها بعثة الرصد، حوالي ٥٢٠ انتهاكا، وهو ما لا يزال مرتفعا جدا بحيث لا يمكن معه ضمان وجود نظام لوقف إطلاق النار يمكن السيطرة عليه. ويمكن للتدابير الإضافية، إذا نفذت بحسن نية، أن تساعد على تغيير الحالة بحيث تصبح انتهاكات وقف إطلاق النار الاستثناءَ. وفي الوقت نفسه، لا تزال تستخدم الأسلحةُ التي كان ينبغي سحبها وفقا لاتفاقات مينسك. واستخدمت أيضا اليوم، أثناء الحادث الذي ذكرته في وقت سابق.

ومنذ بداية العام، راقبت بعثة الرصد ٦٤٧ انتهاكا لوقف إطلاق النار تعزى إلى استخدام المدفعية، بما في ذلك منظومات

الصواريخ المتعددة الإطلاق والدبابات ومدافع الهاون. ومنذ ١ كانون الثاني/يناير، لاحظت بعثة الرصد أسلحة في انتهاك لخطوط الانسحاب في حوالي ٢٠٠ حالة. وأبلغت بعثة الرصد عن وجود مدفعية يزيد عيارها عن ١٠٠ مليمتر في ٩١ حالة، وعن وجود منظومات إطلاق صواريخ متعددة في ٧٢ حالة. فالأسلحة الموجودة بالقرب من المناطق المأهولة بالسكان لا تطلق النار فحسب، بل إنها – إلى جانب الذخيرة المتروكة في المنطقة – تشكل تهديدا كبيرا لسلامة المدنيين أيضا.

وإزاء الخلفية التي وصفتها للتو، شهدنا في الأشهر الأخيرة زخما متجددا وحوارا وخطوات مهمة لتنفيذ بعض الالتزامات المتعهد بها. وقام الجانبان بفصل القوات والمعدات في جميع المناطق التجريبية الثلاث في سانتانيتسا لوهانسكا وزولوتي وبيتروفسكي، على النحو المتوخى في القرار الإطاري لمجموعة الاتصال الثلاثية المتعلق بالفصل بين القوات والمعدات المؤرخ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

وكان لعملية الفصل أثرٌ إيجابيٌ مهمٌ في سانتانيتسيا لوهانسكا، مما مكن من إجراء إصلاحات الجسر التي تمس الحاجة إليها. وكان جسر المشاة المحطم رمزا للنزاع؛ فكلنا نتذكر صور كبار السن الذين يكافحون من أجل العبور. والجسر الجديد هو الآن مثال على ما يمكن تحقيقه بالإرادة السياسية. وهو أيضا تذكير قوي بأن إحراز التقدم ممكن مرة أخرى، بالإرادة السياسية، وأن هذا التقدم يمكن أن يكون له أثر إيجابي ملموس على المدنيين.

وتم سحب القوات والمعدات في منطقتي فصل القوات التجريبيتين الأخريين في زولوتي وبيتريفسكي. وهناك أنشطة مهمة أخرى جارية، بما في ذلك إزالة الألغام. وفي بيترِفسكي، وهي منطقة حيث تخضع إمكانية وصول بعثة الرصد لتقييدات كبيرة، لا تزال انتهاكات وقف إطلاق النار تحدث. وستظل الحالة بحاجة إلى الاهتمام.

وقد وافقت مجموعة رباعية النورماندي في كانون الأول/ديسمبر على عدد من التدابير في المسار الأمني. وفي الفريق العامل المعني بالمسائل الأمنية التابع لمجموعة الاتصال الثلاثية، ينخرط المشاركون في تنفيذ هذه التدابير، مع التركيز بوجه خاص على فض الاشتباك، تمهيدا لوقف أكثر دواما لإطلاق النار ولإزالة الألغام. وتتواصل المناقشات بشأن تحديد ثلاث مناطق جديدة لفض الاشتباك، مع وجود اهتمام أولي متداخل بشأن منطقة واحدة بعينها.

وحدد المشاركون أيضا مقترحات بشأن فض الاشتباك في عدد من المناطق الأخرى، بغية إكمال العملية بحلول نهاية آذار/مارس، على النحو الذي اتفقت عليه رباعية النورماندي.

وفيما يتعلق بإزالة الألغام، وهو أحد الالتزامات الأخرى التي تم التعهد بها في مؤتمر قمة باريس، لا تزال هناك حاجة إلى إجراء مناقشة تفصيلية للمقترحات المتعلقة بوضع خطة مستكملة. وبالمثل، لا تزال هناك حاجة إلى إجراء مناقشات تفصيلية بشأن إمكانية فتح نقاط تفتيش إضافية لدخول وخروج المدنيين المسافرين عبر خط التماس.

ما ينتظرنا في الأشهر المقبلة بالغ الأهمية. وثمة حاجة ملحة إلى الحفاظ على الزخم والوفاء بالمواعيد النهائية التي حددها زعماء رباعية النورماندي. وتواصل بعثة الرصد الخاصة العمل على متابعة المعلومات المتعلقة بالإصابات بين السكان المدنيين.

في عام ٢٠١٩، ووفقا للمعلومات التي جمعتها البعثة، كان القصف بالأسلحة الثقيلة هو السبب الرئيسي للخسائر في صفوف المدنيين، حيث أصيب ٧٥ شخصا نتيجة لهذه الحوادث. بيد أن الألغام وغيرها من الأجسام المتفجرة كانت السبب في معظم الوفيات؛ ففي عام ٢٠١٩، قُتل ١١ شخصاً بسبب الألغام أو الذخائر غير المنفجرة.

ووجود البعثة وما تقوم به من رصد وإبلاغ أمر بالغ الأهمية لتوفير معلومات موضوعية ومحايدة عن الحالة على أرض الواقع. وهذا الوجود مهم أيضا لدعم الجانبين في تنفيذ التزاماتهما. ولذلك فإن حرية التنقل، المكرسة في ولاية البعثة واتفاقات مينسك، أمر أساسي.

ومع ذلك، كثيرا ما تكون البعثة مقيدة بالعقبات التي تعترض حريتها في التنقل، أساسا في المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة، ولا سيما في الجزء الجنوبي من منطقة دونيتسك. هذا التقييد اليومي غير مقبول ويلزم وقفه.

إن العناصر الرئيسية لمعالجة الحالة الأمنية منصوص عليها في اتفاقات مينسك. وقد حددت رباعية النورماندي، في كانون الأول/ديسمبر، عددا من الخطوات التي يمكن أن تمهد الطريق للتنفيذ الكامل للاتفاقات.

عنصر الوقت حاسم بالنسبة لتسوية النزاع، الذي دخل الآن عامه السادس. وسيظل اهتمام المجلس ودعمه النشطين حاسمي الأهمية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري للتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة في أوكرانيا، في كييف وفي الميدان على السواء.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيد شفيق على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نحن ممتنون لتأييد مبادرتنا بعقد جلسة اليوم بشأن مسألة ذات صلة وثيقة بالأمن الأوروبي، ونشكر مقدمي الإحاطات على تقييماتهم. ونرحب في جلسة اليوم بنائب وزير خارجية أوكرانيا، السيد كيسليتاسيا. وكما نفهم، فإننا سنجتمع قريبا هنا في نيويورك بصورة أكثر تواترا، ونتطلع إلى التعاون البناء معه.

صادف يوم أمس بالضبط مرور خمس سنوات منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي أقر مجموعة تدابير لتنفيذ اتفاقات مينسك. ومن ثم أصبحت تلك الوثيقة عنصرا إلزاميا من عناصر القانون الدولي. وللأسف، فإن قلة من الأعضاء هم الذين يتذكرون هذا. وهكذا، وخلال جلسة لمجلس الأمن بشأن التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عقدت في ٦ شباط/فبراير (انظر S/PV.8715)، اتضح أن أعضاء المجلس الذين لهم تأثير كبير على عملية التسوية في أوكرانيا، بما في ذلك الأطراف في صيغة نورماندي، يفضلون عدم التذكير بما تم النص عليه صراحة في كل من القرار ومجموعة من التدابير. وقد حاولوا إخفاء نسيانهم باللجوء إلى الشعارات، إذا جاز التعبير، بأن الاتحاد الروسي لا يمتثل لالتزاماته.

ونأسف بشدة لأن شركاءنا الغربيين، الذين أيدوا في ذلك الوقت انقلاب ''ميدان'' المخالف للدستور بكراهيته المسعورة لكل ما هو روسي وقوميته، طزال خمس سنوات رفضوا استيعاب حقيقة أن أطراف اتفاقات مينسك ليسوا روسيا وأوكرانيا ولكنهم أوكرانيا وجمهوريات دونباس.

والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن كييف قد صعّدت بفظاعة في الآونة الأخيرة من خطابها، الأمر الذي يلقي بظلال من الشك على اتفاقات مينسك. فعلى سبيل المثال، وصفت وزارة الخارجية الأوكرانية مبادرتنا بعقد جلسة مجلس الأمن اليوم بأنها حيلة من جانب الدبلوماسية الروسية تهدف إلى توليد واقع سياسي مواز.

ولنذكر أنه قبل عام واحد فقط، في ١٢ شباط/فبراير، خلال جلسة مماثلة لمجلس الأمن (انظر S/PV.8461)، أعرب الممثل الدائم لأوكرانيا، السيد يلتشينكو، عن امتنانه لرئاسة

مجلس الأمن على إتاحة الفرصة له للمشاركة في جلسة بشأن ’’مسألة تثير قلقنا البالغ‘‘.

كما انضم العديد من السياسيين الأوكرانيين البارزين إلى الحملة الرامية إلى تخريب اتفاقات مينسك. إنهم يتناقضون بشكل صارخ مع الإرادة السياسية التي أعلنها الرئيس زيلينسكي في باريس من أجل التوصل إلى تسوية. غير أن الإرادة وحدها غير كافية؛ ما يلزم هو تدابير ملموسة.

ولم نسمع إلا في الأيام الأخيرة من السيد كريفونوس، نائب أمين مجلس الأمن والدفاع الوطني، أن القوات الأوكرانية ’’تحتاج إلى الوقوف على أهبة الاستعداد لاستخدام القوة لتحرير إقليم دونباس‘‘.

واعترض وزير الدفاع، السيد زاغرودنيوك، على فض الاشتباك على طول خط التماس لأنه حسبما زعم فإن ’’هذا يتعارض مع جوهر اتفاقات مينسك‘‘. بيد أن هذا في الواقع هو جوهر الفقرة الأولى من مجموعة التدابير.

وقال ممثل أوكرانيا لدى الفريق الفرعي المعني بالقضايا السياسية التابع لمجموعة الاتصال الثلاثية، السيد ريسنيكوف، إن اتفاقات مينسك تخضع على أدنى تقدير للتنقيح الجزئي. وأمس فقط، قال وزير الداخلية في أوكرانيا، السيد أفاكوف، ’’إننا ننظر في اتباع نهج تدريجي؛ في يوم ما سوف نأخذ منطقة، وفي اليوم التالي – منطقة أخرى‘‘.

وفي الوقت نفسه، تواصل قوات الأمن الأوكرانية محاولاتها للاستيلاء على مواقع أفراد الميليشيات فيما يسمى بالمناطق الرمادية، حيث ينبغي ألا يكون هناك أفراد عسكريون على الإطلاق.

لقد اقترحنا عقد جلسة اليوم على وجه التحديد لأن اتفاقات مينسك بالنسبة للملايين من المقيمين في شرق أوكرانيا، الذين تفضل كييف وشركاؤها في هذه القاعة ألا يتذكروهم، ليست حيلة ولا واقع مواز، بل هي الأمل الحقيقي الوحيد للسلام. وبعد تنفيذ اتفاقات مينسك فقط ستتاح لأوكرانيا فرصة إعادة بناء الثقة المتآكلة لأبناء شعب دونباس، الذين خفضت السلطات الأوكرانية مرتبتهم في لمح البصر إلى مواطنين من الدرجة الثانية، واصفة إياهم بالانفصاليين وبأنهم أجانب على أراضيهم.

ولا يسعنا إلا أن نقلق من محاولات الاستعاضة عن عمد أو عن غير قصد عن أساس مينسك من أجل التوصل إلى تسوية مع صيغ أخرى، مثل صيغة نورماندي، التي، لنتذكر أنها أنشئت خصيصا لدعم تنفيذ اتفاق مينسك. ولذلك، نرى أنه من المهم أن نؤكد من جديد أن الجهود المبذولة في إطار هذه الصيغة لن تكون فعالة إلا إذا كانت متجذرة في التنفيذ غير المشروط لمجموعة التدابير والاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار صيغة نورماندي. وقد تم تأييد هذا النهج المحدد في الاستنتاجات المتفق عليها لمؤتمر القمة الرباعي المعقود في باريس في ٩ كانون الأول/ديسمبر. وتنفيذ جميع الأطراف لهذا النهج، ولا سيما أوكرانيا، هو الذي سيصبح بالنسبة لنا عاملا حاسما في تقييم جدوى عقد اجتماع جديد في صيغة نورماندي.

وحتى الآن، كما نرى، لا تزال الأعمال العدائية مستمرة، بما في ذلك اليوم في المنطقة القريبة من لوهانسك. ولم يحرز أي تقدم بشأن مسائل فض الاشتباك بين القوات والمعدات، والتفاعل بشأن إزالة الألغام، وإدخال صيغة شتاينماير بالكامل في التشريع الأوكراني؛ وليس هناك استعداد للاتفاق على فض الاشتباك بين القوات في مناطق جديدة، ولا استعداد لإجراء حوار مباشر مع جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية المعلنتين ذاتيا.

قبل الجلسة، عممنا نص مجموعة التدابير بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن حتى تتاح لجميع الحاضرين هنا فرصة لإنعاش ذاكرتهم فيما يتعلق بحقيقة أن روسيا ليست فقط

غير مذكورة فيها، ولكن أيضا أن النقاط الـ ١٣ الواردة فيه تحدد تسلسلا واضحا للتنفيذ: وقف إطلاق النار، والعفو، والإصلاح الدستوري، مع منح وضع خاص لدونباس والحق في تقرير المصير اللغوي، ثم إجراء الانتخابات وبعد ذلك فقط استعادة الحكومة للسيطرة في جميع أنحاء منطقة الصراع.

ومما يؤسف له أنه من بين النقاط الـ ١٣ لم تنفذ ربما حتى الآن سوى نقطتين، وهما النقطة المتعلقة بمداولات مجموعة الاتصال في مينسك وتلك المتعلقة ببعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد تحدث العديد من الحاضرين أنفسهم عن المحنة المدمرة لسكان دونباس، إلا أنهم رفضوا الاعتراف بمسؤولية كييف، التي فرضت، بشنها حربا ضد سكانها، حصارا اقتصاديا وفيما يتعلق بالنقل والغذاء ضد دونباس. وقد لقي الناس حتفهم يوميا على مدى السنوات الخمس الماضية نتيجة للقصف. فهل هم من يطلقون النار على أنفسهم؟ وهل هم الذين بدأوا الحرب وساروا إلى كييف؟

وبالنسبة لشرق أوكرانيا، فإن من غير المقبول بالمرة تنفيذ سيناريو تقترح فيه كييف أولا السماح للجنود الأوكرانيين بدخول دونباس، التي ما برحت الميليشيات المدنية السابقة تحميها طوال هذه السنوات وتخاطر بحياتها كل يوم، ومن ثم تسليم السيطرة على الحدود إلى القوات المسلحة الأوكرانية. ويجب احترام هذا الموقف، بما أن التوصل إلى تسوية دون أخذ آراء سكان دونيتسك ولوهانسك في الاعتبار أمر غير ممكن.

وأعتقد أن الوقت قد حان لكي نفهم أخيرا أن الانتخابات في دونباس لا يمكن أن تجري إلا في مناخ يثق فيه عامة الناس بالعملية الانتخابية. وهذا يتطلب الوفاء بشروط محددة لا يمكن بموجبها لكييف أن تقمع سياسيا أولئك الذين يتمتعون بدعم شعبي حقيقي – أولئك الذين يسميهم جميع السياسيين الأوكرانيين انفصاليين ويدعون إلى عقابهم، وهم أولئك الذين يعتبرهم سكان دونباس، من جانبهم، حُماتهم ورافعي لواء حقهم في الحياة والمدافعين عن كرامتهم. ونحن بحاجة إلى ضمانات لعملية سياسية شاملة حقا.

إننا نعلم النقاط التي يوشك أن يدلي بها بعض الممثلين. ولذلك، نودّ أن نحذر أعضاء المجلس مسبقا من أنهم في كل مرة يقولون فيها إن روسيا لا تمتثل لاتفاقات مينسك، ينبغي أن يتذكروا أنهم يتعمدون تضليل شعوبهم والمجتمع الدولي وأنهم وفي كل مرة يرفضون فيها الاعتراف بمسؤولية كييف ولا يحثون كييف على الامتثال لالتزاماتها تجاه شعبها والانتظار، بدلا من ذلك، أن يتدخل أحد ويقوم بذلك، فإنهم يطيلون أمد معاناة سكان دونباس الذين، على عكسهم، يعرفون الحقيقة ويدافعون عنها دافعين ثمن ذلك من دمائهم.

وكلما سايروا كييف، قلّت فرصة إجراء حوار قائم على الاحترام المتبادل بين المواطنين الأوكرانيين على جانبي خط الحدود. بيد أن الحوار بين الأطراف المتحاربة هو بالضبط ما ندعو إليه جميعا في جميع النزاعات الأخرى، سواء في سورية أو اليمن أو ليبيا. ودونباس هي الوحيدة المحرومة من هذا الحق لسبب ما.

ولذلك، نأمل أن نسمع التزاما من زملائنا بالقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) الذي اتخذه المجلس بالإجماع والبيان الرئاسي S/PRST/2018/12 المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨ دعما لمجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك. فهذه الوثيقة جزء من القانون الدولي وينبغي تنفيذها دون قيد أو شرط.

السيدة نورمان – شالي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم. في عام ٢٠١٤، احتلت روسيا شبه جزيرة القرم وأشعلت فتيل النزاع في شرق أوكرانيا والذي أودى بحياة أكثر من ١٣ ٠٠٠ شخص وشرد الملايين وأدى إلى نشوب أزمة إنسانية مثيرة للقلق. إن الأعمال العدوانية المستمرة التي تقوم بها روسيا تشكل ازدراء للقواعد الدولية وتهديدا لأمننا المشترك.

وموقف الولايات المتحدة واضح: إننا نواصل تأييد اتفاقات مينسك بوصفها الطريق إلى الأمام في شرق أوكرانيا. وندعم تماما عملية صيغة نورماندي. ويجب أن يكون الحل لهذا النزاع حلا دبلوماسيا، وسنواصل العمل مع الحلفاء والشركاء لدعم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وقد أوضحت أوكرانيا، من خلال أعمالها، التزامها بإيجاد حل سلمي للنزاع. وقد نشّط الرئيس زيلينسكي دبلوماسية تسوية النزاع من خلال التواصل مع المواطنين الأوكرانيين في شرق أوكرانيا ومكّن من تحسين الظروف الإنسانية على جانبي خط التماس وتفاوض على عمليتين لتبادل الأسرى وأقام حوارا مع الرئيس بوتين أسفر عن عقد أول قمة بصيغة نورماندي منذ عام ٢٠١٦.

وللأسف، لم تبد روسيا رغبة مماثلة في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقات مينسك. وهي تواصل تسليح وتدريب وقيادة القوات التي تحارب بالوكالة عنها في شرق أوكرانيا والقتال إلى جانبها. ويتعارض ذلك بشكل مباشر مع التزامات روسيا بموجب اتفاقات مينسك، بما في ذلك إبرام وقف فوري وشامل لإطلاق النار. وفي هذا الصدد، فإن الهجوم الذي شنته اليوم القوات التي تقودها روسيا بالقرب من زولوتي، والذي أسفر عن وقوع إصابات في صفوف الأوكرانيين، قد حدث في الذكرى السنوية الخامسة لاستيلاء القوات التي تقودها روسيا على مركز السكك الحديدية الرئيسي في ديبالتسيف في انتهاك مباشر لشروط اتفاقات مينسك التي تم التوصل إليها قبل أسبوع واحد فقط من ذلك. والآن، كما كان الحال آنذاك، لا تزال القوات التي تقودها روسيا تنتهك الالتزامات التي تعهد بها الرئيس بوتين والمسؤولون الروس وتقتل الأوكرانيين على الأراضي الأوكرانية. وبدلا من المشاركة البناءة، تماطل روسيا وتنشر معلومات مضللة لصرف الانتباه عن دورها المحوري الذي لا لبس فيه ولا مبرر له في التحريض على هذا النزاع. وتواصل روسيا أيضا أنشطتها المختلطة ضد أوكرانيا، مستخدمة نفوذها الاقتصادي والسياسي.

ويجب على روسيا أن تنهي هذا النزاع بسحب قواتها من شرق أوكرانيا والقرم. وندعو روسيا إلى التنفيذ الفوري لالتزاماتها الأمنية بموجب اتفاقات مينسك، إذ لا يمكن للطرفين المضي قدما في تدابير مينسك السياسية إلا بعد استتباب الأمن على أرض الواقع. كما ندعو روسيا إلى تنفيذ التدابير التي تم تحديدها خلال قمة نورماندي الأخيرة في باريس لتحقيق الاستقرار الفوري للوضع في منطقة النزاع، والتي تشمل فتح نقاط عبور مدنية جديدة والفصل بين القوات العسكرية في المناطق ذات الأهمية الإنسانية الكبرى وتنفيذ تدابير لدعم وقف إطلاق النار.

وتشدد الولايات المتحدة على موقفها القاطع بشأن أوكرانيا. فنحن لا نعترف، ولن نعترف، بضم الكرملين المزعوم لشبه جزيرة القرم. وستظل جزاءاتنا ضد روسيا سارية إلى أن تستعيد أوكرانيا سيطرتها على أراضيها. وباسم السلم والأمن الدوليين، ندعو روسيا إلى احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا ويشمل ذلك مياهها الإقليمية. وندين الانتهاكات التي تحدث في ظل الاحتلال القمعي الروسي وندعو روسيا إلى إطلاق سراح أكثر من ٨٠ سجينا سياسيا أوكرانيا تحتجزهم وإنهاء حملة التخويف التي تشنها ضد تتار القرم ومعارضي الاحتلال. ولن نقبل أبدا بأي شيء يقل عن الاستعادة الكاملة لسيطرة أوكرانيا على أراضيها، سواء في شرق أوكرانيا أو شبه جزيرة القرم أو مياهها الإقليمية.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تود ألمانيا أن ترحّب في المجلس بجميع مقدمي الإحاطات، ولا سيما السيدة هايدي غراو والسيد خالد شفيق، اللذين خلفا سلفيهما السفيرة السويسرية هايدي تاغليافيني والسفير التركي أباكان، اللذين أود أيضا أن أشيد بهما اليوم. وأرحب بطلب روسيا عقد جلسة في إطار هذا البند من جدول الأعمال اليوم، حيث يصادف اليوم الذكرى السنوية الخامسة لديبالتسيف. وسأعود للتطرق إلى ذلك لاحقا.

إن هذا ليوم حزين للقانون الدولي ولأوكرانيا وشعبها. ولا بد لي من العودة سريعا في التاريخ لأذكّر بمذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المبرمة بين روسيا وأوكرانيا وغيرهما في عام ١٩٩٤، والتي تخلت أوكرانيا بموجبها عن أسلحتها النووية مقابل ضمان روسيا لسيادتها الوطنية ووحدة أراضيها. وقبل ست سنوات، عندما هرب الرئيس الأوكراني من كييف بعد أن رفض الموافقة على اتفاق الارتباط مع الاتحاد الأوروبي وحدثت اضطرابات عامة، كانت الأوضاع متقلبة في البلد. واستغلت روسيا ذلك. فغزت أوكرانيا واحتلت جزءا من أراضيها وضمته إليها. ومن بين أمور أخرى، تسبب صاروخ روسي مضاد للطائرات من طراز بوك في إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17 وفي مقتل ٢٨٣ مدنيا.

وقبل خمس سنوات، اعتُمدت في مينسك مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك ثم أُدرجت، كما أكد زميلي الروسي، في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) كمرفق. ونشطت صيغة نورماندي منذ ذلك الحين واجتمعت مرة أخرى على أعلى مستوى قبل بضعة أسابيع فقط للتأكد من أن الوضع يتحسن. ومنذ إبرام اتفاقات مينسك قبل خمس سنوات، استقرت الحالة إلى حد ما. ولم يحدث أي احتلال روسي آخر. غير أن الحالة لا تزال سيئة على الرغم من انخفاض عدد الضحايا المدنيين. وأتفق مع ما قالته هايدي غراو في وقت سابق فيما يتعلق بأن سقوط أي ضحية لهذا النزاع أمرٌ غير مقبول على الإطلاق.

وقبل أسبوعين (انظر S/PV.8714)، قال الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إن أوكرانيا لا تزال تمثل التحدي الأمني الأكثر إلحاحا في القارة الأوروبية. وكما أبرزت الإحاطات الإعلامية السابقة التي قدمتها وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو، فقد أُحرز بعض التقدم منذ تولي الرئيس زيلينسكي منصبه، وقمة رباعية النورماندي الأخيرة. وتم الاتفاق على تمديد قانون الوضع الخاص، وإصلاح جسر سانتانيتسيا لوهانسكا، وتبادل المحتجزين، والاتفاق الكتابي على صيغة شتاينماير، ومناطق إضافية لفض الاشتباك، ونقاط عبور جديدة، لكن لا يزال يتعين تنفيذ ذلك.

بيد أني أود أن أعود إلى النقطة الرئيسية التي أشار إليها زميلي الروسي. فقد اتهم أوكرانيا، قائلا إنها لم تنفذ مجموعة تدابير مينسك. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر ما قالته زميلتنا الأمريكية للتو وما قلته من قبل، وإن لم يُفهم جيدا – فالفقرة الأولى من مجموعة التدابير تطالب بوقف فوري وشامل لإطلاق النار في ١٥ شباط/فبراير، اعتبارا من الساعة ١٢/٠٠. وفي الساعة ١٢/٠٠ من يوم ١٥ شباط/فبراير، كانت القوات الروسية لا تزال فعلا تقوم بقصف قرية ديبالتسيف ومهاجمتها، وهي قرية ذات أهمية استراتيجية. وعلى هذا، لم تنفذ روسيا، منذ البداية، اتفاقات مينسك، وكانت جميع التحديات التي تعين على الحكومة الأوكرانية مواجهتها في البرلمان لتنفيذ جميع القوانين تتعلق بحقيقة أنه لا يمكن الوثوق بروسيا لأنها انتهكت الفقرة الأولى من مجموعة تدابير مينسك.

والنقطة الثانية في مجموعة تدابير مينسك هي سحب كلا الطرفين لجميع الأسلحة الثقيلة لمسافات متساوية. وما سمعناه اليوم، وما حدث اليوم أمر مؤسف جدا. فقد كانت الوفيات نتيجة للأسلحة التي لم تسحب وفقا لما هو منصوص عليه في مجموعة تدابير مينسك.

وتدعو الفقرة الثالثة من مجموعة تدابير مينسك إلى كفالة قيام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمراقبة نظام وقف إطلاق النار والتحقق منه على نحو فعال. ونحن ننظر بانتظام إلى تقارير بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، ونجد أن من الواضح أن القيود المفروضة على حركة البعثة تُعزى أساسا إلى ما يقوم به الانفصاليون. وتستأثر دونيتسك ولوهانسك بالمسؤولية عن ٩٠ في المائة من الحوادث الموثقة

حيث لا يستطيع مراقبو البعثة القيام بعملهم بشأنها. وتنص الفقرة السابعة على ضرورة ”ضمان الوصول الآمن للمساعدة الإنسانية وإيصالها وتخزينها وتوزيعها“ كما تنص على الاتفاق على أن تتمخض صيغة رباعية النورماندي الأخيرة عن إتاحة الوصول الكامل وغير المشروط إلى جميع مناطق أوكرانيا للجنة الدولية للصليب الأحمر. وحتى يومنا هذا، لم يكن هناك أي وصول يتجاوز خط التماس. وهنا أيضا، فإن الانفصاليين هم الذين لم ينفذوا ذلك الحكم. وبالإضافة إلى ذلك، لم ينفذ أيضا الحكم المتعلق بانسحاب جميع التشكيلات المسلحة الأجنبية.

واسمحوا لي أن أنهي كلمتي بالتطرق إلى نقطة رئيسية واحدة في ملاحظات زميلي الروسي، حيث يميز بين روسيا، من ناحية، ودونيتسك ولوهانسك، من ناحية أخرى. ولا أتفق مع زميلي بشأن هذه النقطة. فعلى سبيل المثال، قال رئيس جمهورية دونيتسك الشعبية، دينيس بوشيلين، قبل ١٠ أيام على موقعه على شبكة الإنترنت، إن السيد باشكوف سيكون رئيس وزراء دونيتسك بالنيابة. وفي السابق، كان السيد باشكوف نائب حاكم إركوتسك، وهي على حد علمي، موجودة في روسيا. وفيما يتعلق بالحادث الثاني بشأن دور روسيا، فوفقا لما ذكرته رئيسة الإدارة العامة لشؤون الهجرة بالنيابة بوزارة الداخلية الروسية، السيدة فالنتينا كازاكوفا، أصدرت روسيا جوازات سفر روسية إلى ٠٠٠ ٢٢٧ شخص من السكان في أراضي الانفصاليين.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أشرح لزملائي نفوذ روسيا على الانفصاليين. لقد كنت في مينسك، حيث تم التفاوض على الاتفاقات طوال الليل وأبرمت مجموعة تدابير مينسك. ثم قال أحدهم إن ذلك كان بين رباعية نورماندي، وقال شخص آخر إن الانفصاليين يجب أن يوقعوا، وبعد ذلك قال السيد سوركوف، المفاوض في ذلك الوقت، إنه سيضمن توقيعهم. واستغرق الأمر منه حوالي ١٠ دقائق ليجعل الانفصاليين يوقعون على مجموعة تدابير مينسك. فأي قيمة لما يقال عن استقلال الانفصاليين عن روسيا.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن استهل كلمتي بأن أشكر السيدة روزماري ديكارلو، والسيدة هايدي غراو، والسيد خالد شفيق على إحاطاتهم القيمة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بسعادة السيد سيرجي كيسليتسيا هنا اليوم.

وتعتقد الجمهورية الدومينيكية أن تحقيق السلام يجب أن يكون مسؤولية جماعية. ولذلك فإننا نقدر الجهود السياسية والدبلوماسية المبذولة على أرض الواقع لتهيئة الظروف لاستعادة السلام والاستقرار للشعب الأوكراني. وفي أعقاب توقيع اتفاقات مينسك وما تلاها من اتخاذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، نلاحظ استمرار انتهاكات وقف إطلاق النار، على النحو المشار إليه في تقارير بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا. ومما يثير القلق أن هذه الانتهاكات عديدة جدا. والأسوأ من ذلك استمرار تفاقم ارتفاع عدد الوفيات بسبب العدد المثير للجزع للأشخاص المتضررين من الفقر والتشرد الداخلي.

وخلال النزاع، ظهرت تصدعات في نظام الخدمات العامة للمدنيين، بما في ذلك الحد من نقاط العبور التي يستخدمها يوميا آلاف الأشخاص، وعدم القدرة على تقديم خدمات جيدة النوعية في الوقت المناسب لتلبية احتياجات السكان في المناطق المتأثرة، بما في ذلك سوء أو عدم وجود الرعاية الصحية العقلية، ورعاية ضحايا العنف الجنساني وغيرها من المسائل التي لا تقل أهمية عن ذلك. وفي ذلك الصدد، نرحب بجهود المجتمع الدولي وتضامنه لمساعدة أضعف السكان في هذا المجال.

وترحب الجمهورية الدومينيكية باجتماع اللجنة في صيغة رباعية نورماندي، الذي عقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر. ونشكر بصفة خاصة فرنسا وألمانيا على جهودهما في هذا السعي

من أجل السلام. لقد أسفرت إعادة إطلاق مفاوضات السلام الهامة عن القرار اللازم لاحترام نظام وقف إطلاق النار، وإزالة الألغام، وفتح معابر حدودية جديدة، وثلاث مناطق جديدة لانسحاب القوات والمعدات، في إطار مجموعة الاتصال الثلاثية في نهاية آذار/مارس.

ونرحب أيضا بالنتيجة الإضافية لاجتماع باريس – وهي تبادل ٢٠٠ سجين مؤخرا، كخطوة إيجابية نحو إحراز تقدم في عملية السلام. وتبين هذه الإجراءات الإرادة السياسية للأطراف للتحرك نحو حل نهائي. ونحث الطرفين على التركيز على أهداف اتفاقات مينسك، مع التصميم اللازم للتغلب على الصعوبات، والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الخلافات، من أجل تنفيذ الاتفاقات بالكامل. ولهذا السبب نعتقد أن من المناسب عقد اجتماع بصيغة نورماندي في المستقبل بما يكفل عقد الانتخابات المحلية في أفضل الظروف وضمان استمرار المفاوضات في إطار تنفيذ اتفاقات السلام. ونؤكد من جديد التزامنا بالدفاع عن سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها، داخل الحدود المعترف بها دوليا، مع مواصلة الحث على احترام مبدأ التسوية السلمية للمنازعات.

ختاما، وبمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لاتفاقات مينسك، ما زلنا نصر على أن تلك الاتفاقات تشكل الأساس القانوني لحل النزاع في شرق أوكرانيا، وأداة لتحقيق الحل السياسي الذي يرنو إليه البلد وترنو إليه المنطقة منذ أمد طويل. وندعو إلى مواصلة الحوار بين الطرفين وفقا لصيغة لنورماندي الحالية ومجموعة الاتصال الثلاثية. وعلاوة على ذلك، نعرب عن تأييدنا لمجموعة التدابير التي أقرها المجلس من خلال اتخاذ المجلس للقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، وهي تدابير تسعى إلى التنفيذ الفعال لاتفاقات السلام تلك.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطتين اللذين ينضمان إلينا عن طريق التداول بالفيديو من كييف ووكيلة الأمين العام.

توفر اتفاقات مينسك خريطة طريق للتوصل إلى حل سلمي للنزاع في شرق أوكرانيا. وتكرر المملكة المتحدة دعمها الثابت لتلك الاتفاقات ولسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وأرحب بنائب وزير الخارجية هنا اليوم، وأشكره على انضمامه إلينا. وتؤكد المملكة المتحدة دعمها للجهود الفرنسية والألمانية الرامية إلى تيسير عملية إنهاء النزاع عن طريق التفاوض من خلال عملية نورماندي.

ونرحب بالالتزام الواضح للرئيس زيلينسكي بإنهاء النزاع والخطوات الهامة التي اتخذها نحو إحلال السلام بالوسائل الدبلوماسية، بما في ذلك تبادل الأسرى، وقبوله لصيغة شتاينماير، ونرحب بالتقدم المحرز بشأن فك الاشتباك.

تكلم السفير الروسي بإسهاب عن فشل الآخرين في الوفاء بالتزاماتهم بموجب اتفاقات مينسك. وكانت روايته إلى حد كبير أكذوبة مغلفة بقصة من نسج الخيال. وبدلا من الخوض في التفاصيل بشأن المجالات التي نعتقد أن الرواية الروسية مضللة، أقول ببساطة إنني أؤيد ما قاله الممثل الألماني في تحديد جميع مجالات الاتفاقات التي انتهكتها روسيا. وبدلا من أن تعمل روسيا على كبح جماح وكلائها في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في شرق أوكرانيا، زودتهم بالأسلحة والأفراد. وتدعي روسيا أنها لا تعمل إلا لمصلحة الأوكرانيين الذين يعيشون في تلك المناطق، ولكنها لا تفعل شيئا لضمان إيصال المعونة الإنسانية الدولية التي تمس الحاجة إليها في العديد من المجتمعات المحلية هناك.

إن هدف روسيا الوحيد في أوكرانيا هو تقويض سيادة ذلك البلد وسلامته الإقليمية. إنها تريد موسكو أن تحدد مستقبل أوكرانيا بدلاً من الأوكرانيين أنفسهم.

نحن نتفق مع روسيا على أن الانتخابات المحلية ينبغي أن تمهد الطريق لوضع خاص يحصل على أجزاء من منطقة دونباس، ولكن الانتخابات المحلية لا يمكن أن تُعقد إلا في ظروف مناسبة، وتشمل هذه الظروف وقف إطلاق النار، وإمكانية الوصول غير المقيد لبعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا، وانسحاب القوات الأجنبية. وكما سمعنا، فإن هذا مختلف جدا عن الواقع الذي نواجهه اليوم.

بعد مرور شهرين على مؤتمر قمة نورماندي، لا تزال انتهاكات وقف إطلاق النار مستمرة على طول خط التماس، بما في ذلك استخدام المدفعية الثقيلة. ولا يزال أفراد القوات الأوكرانية يموتون على أيدي الانفصاليين الذين تسلحهم روسيا وترعاهم. وفي هذا الصباح، كما لاحظ متكلمون آخرون، حدثت زيادة حادة في انتهاكات وقف إطلاق النار بالقرب من منطقة زولوتي لفض الاشتباك.

على الرغم من الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية لإزالة الألغام من قبيل منظمة هالو ترست، وهي منظمة تفخر حكومتي بدعمها – يقوم وكلاء روسيا بزرع المزيد من الألغام بالقرب من منطقة فك الاشتباك في بيتريفسكي. وسمعنا عن أن حرية حركة بعثة الرصد الخاصة محدودة للغاية، ونتطلع باستمرار على تقارير بعثة الرصد عن المعدات الروسية المتطورة، نظام التشويش الإلكتروني الروسي ''جيتل'' في دونباس. ففي عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، في ما لا يقل عن سبع مناسبات، رصدت الطائرات المسيَّرة من دون طيار البعيدة المدى التابعة لبعثة الرصد الخاصة مسارات عسكرية على طرق ترابية بين الحدود وموقع الاحتجاز في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة.

إن بلوغ تلك الأعمال الروسية أوجها يترك أثرا مدمرا على حياة المدنيين الأوكرانيين. وخلال السنوات الست التي انقضت منذ بدء النزاع، أكثر من ١٣ ٠٠٠ شخص ماتوا، بمن فيهم ما يقرب من ٣ ٥٠٠ من المدنيين، وأصيب ما يقرب من ٣٠ ٠٠٠ شخص. ويحتاج نحو ٣,٥ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية. تتحمل روسيا مسؤولية جسيمة عن المعاناة المستمرة.

لذلك، نحض روسيا على الوقف الفوري لممارسة إرسال ''قوافل إنسانية'' غير خاضعة للتفتيش عبر الحدود، وبدلا من ذلك التركيز على تيسير إيصال المعونة الدولية بأمان، استنادا إلى آلية دولية متفق عليها، على النحو المتوقع بموجب اتفاقات مينسك. ونتطلع أيضا إلى أن تكفل روسيا تمكين اللجنة الدولية للصليب الأحمر من الوصول الكامل وغير المشروط إلى المحتجزين في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة، حيث قالت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إنها مُنعت من الوصول إليهم في كانون الثاني/يناير.

تدعي روسيا أنها ليست طرفا في الصراع. في الواقع، روسيا هي التي بدأت النزاع في أوكرانيا. ولا تزال روسيا تؤجج النزاع في أوكرانيا، ويعاني الناس بسببه. وأرحب بحماس السفير الروسي لعقد جلسات لمجلس الأمن بشأن أوكرانيا، ونتطلع إلى فرص أخرى في المستقبل لكي نسأل روسيا عما تفعله لضمان تنفيذ الاتفاقات.

أود أن أختتم كلمتي بالتأكيد من جديد على الدعم الدائم من جانب المملكة المتحدة لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها ومياهها الإقليمية المعترف بها دوليا. إن الشعب الأوكراني يستحق السلام، وسنظل نحمل روسيا مسؤولية تحقيق تلك الغاية.

السيدة ميغيل (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أستهل بياني بمشاركة أعضاء المجلس في الترحيب بجميع مقدمي الإحاطات اليوم، ونعرب عن امتناننا لهم على إحاطاتهم الإعلامية. وننوه بوجود نائب وزير خارجية أوكرانيا هنا.

لا تزال سانت فنسنت وجزر غرينادين تؤيد بقوة الدفاع عن مبادئ القانون الدولي الثابتة والتزامها بها. هذه هي الحقائق الأساسية التي يُبنى عليها مجتمعنا الدولي، والتي تستطيع الدول الصغيرة مثل دولتنا الحفاظ على بقائها استنادا إليها. أما الخروج عن هذه المبادئ فسيمثل اعتداء على حقوق وامتيازات جميع الدول، ونحن نشجب أي إجراء يتخذ في هذا الصدد.

نعرب عن قلقنا إزاء الحالة الراهنة في منطقة دونباس. ولا يمكن تطبيق القانون الدولي بصورة متقطعة أو التخلي عنه من أجل السعي إلى حلول ملائمة أو مناسبة تخدم المصلحة الذاتية. ويجب أن يطبق القانون على قدم المساواة. وتحقيقا لتلك الغاية، نشدد على المبادئ الدولية ذات الصلة بوصفها الأدوات التوجيهية في حل الأزمة، بما في ذلك اتفاقات مينسك.

وفي الآونة الأخيرة، أكدت سانت فنسنت وجزر غرينادين دعمها لاتفاقات مينسك، حيث أعربنا عن أملنا في التنفيذ الكامل وفقا لصيغة نورماندي ومجموعة الاتصال الثلاثية. إن المبادئ الواردة في اتفاقات مينسك ضرورية لإحلال السلام الدائم. ونبرز أهمية وقف إطلاق النار في تحقيق ذلك، ونشجب جميع انتهاكات هذا التدبير. ولا يزال وقف إطلاق النار عنصرا لا غنى عنه في الاتفاقات.

نغتنم هذه الفرصة للتنويه بالجهود التي بُذلت مؤخرا، لا سيما فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة. إذ أن الثقة بين الأطراف ذات الصلة وفيما بينها أمر حاسم في تعزيز حوارنا وتحقيق حل مستدام. ويجب تشجيع تبادل الأسرى باستمرار، وكذلك الجهود الرامية إلى تحديد مجالات أخرى لفض الاشتباك.

نشعر بالتشجيع أيضا لكون بعثة الرصد الخاصة التابعة في أوكرانيا قد سجلّت عددا أقل من انتهاكات وقف إطلاق النار في بعض المناطق.

نرحب بعمل بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الماضية في مراقبة الأمن في جميع أنحاء المنطقة وتقديم تقارير عن الحالة. وبغية تيسير اضطلاع البعثة بولايتها، نشدد على ضرورة وصول موظفيها إلى الميدان في أمن وأمان، بما في ذلك التنقل غير المقيد لأفراد البعثة.

في الختام، نؤكد دعمنا لبعثة الرصد الخاصة والإطار الذي أرسته اتفاقات مينسك، ونؤكد ضرورة تنفيذ الطرفين للأحكام الواردة فيها دون قيد أو شرط.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو، والسيدة هادي غراو والسيد خالد شفيق على إحاطاتهم. وبمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لاتفاقات مينسك، تود إندونيسيا تسليط الضوء على النقاط الثلاث التالية.

أولا، علينا الالتزام باحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية. إذ تؤكد إندونيسيا مجددا موقفها المبدئي والثابت القاضي بأن سيادة الدول وسلامتها الإقليمية مبدآن أساسيان في العلاقات بين الدول، بما فيها أوكرانيا. ولذلك، فإن إندونيسيا تعارض أي عملية ضمّ لأي بلد أو إقليم ذي سيادة. لأن ذلك يشكل انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ثانيا، يجب أن يكون ثمة التزام كامل باتفاقات مينسك وأن يتم تنفيذها، إذ إنها تشكل الأساس القانوني للتوصل إلى حل سياسي وتوفر خريطة طريق لتسوية النزاع في أوكرانيا. وتؤيد إندونيسيا التنفيذ الكامل للاتفاقات، تمشيا مع مقاصد الميثاق ومبادئه. ونشجع الجهات المعنية ذات الصلة على الوفاء بتلك الالتزامات بالكامل. فمن شأن ذلك أن يعزز الثقة على نحو حاسم لتمهيد السبيل في نهاية المطاف صوب التوصل إلى حل سياسي وإعادة إحلال السلام والاستقرار في المناطق المتضررة.

كما تحيط إندونيسيا علما بالعمل الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة الاتصال الثلاثية في تنفيذ الاتفاقات. وندعو جميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية فوراً والالتزام باحترام وقف إطلاق النار احتراما تاما والامتناع عن أية أعمال استفزازية قد تؤدي إلى المزيد من الاحتقان. وتمشيا مع اتفاقات مينسك، ينبغي للأطراف الامتناع عن الأعمال التي قد تُعتبر استفزازية وتزيد من عرقلة التوصل إلى حل سلمي.

وثالثا، يجب تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. وتكرر إندونيسيا تأكيد دعوتها جميعَ الأطراف المعنية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وإدارة الأزمة على نحو مسؤول، وتشجيع التسوية السلمية والالتزام باحترام القانون الدولي. وندعوها إلى التوصل إلى حل شامل ومتوازن من خلال الحوار، على النحو المنصوص عليه في المادة ٣٣ من الميثاق. وبذلك، تشجع إندونيسيا الدول المعنية على اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من حدة التوترات. فنحن نعارض أي إجراءات تؤدي إلى تفاقم الأعمال العدائية وتدهور الحالة الهشة أصلا في الميدان.

وأود أن أختم بياني بتكرار التأكيد على أن إندونيسيا ستدعم دعما كاملا جميع الجهود البناءة الرامية إلى تسوية النزاع في أوكرانيا بالوسائل السلمية، وفقا للقانون الدولي ومبادئ الميثاق. ونحث مرة أخرى على إيجاد حل سلمي للأزمة في أوكرانيا وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاتفاقات التي وقعتها الأطراف المعنية.

السيدة تشابالالا (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر بلجيكا على تيسير مناقشة اليوم بشأن الرسالة الموجهة من الاتحاد الروسي والمؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ (S/2014/264). كما نود توجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات.

لقد انقضى خمس سنوات منذ توقيع اتفاقات مينسك. وفي حين سُجلت مؤخرا بعض التطورات المشجعة، مثل اجتماعات رباعية النورماندي، فإن تنفيذ جميع أحكام الاتفاقات تنفيذا كاملا لم يتحقق بعد. ويشيد وفد بلدي بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لما تبذله من جهود في أوكرانيا، إذ تعمل بدأب على تنفيذ ولايتها المتمثلة في رصد تنفيذ اتفاقات مينسك لعام ٢٠١٥، التي أيدها مجلس الأمن في قراره ٢٢٠٢ (٢٠١٥).

كما نجحت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تيسير الحوار بين الأطراف سعيا إلى التوصل إلى حل للحالة. وفي هذا الصدد، من المهم أن تُتاح لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا سبل الوصول من دون عائق إلى رصد الامتثال لاتفاقات مينسك والتحقق منه، وفقا لولايتها. ويظل من الضروري أن تنفذ جميع الأطراف كل التزاماتها بموجب اتفاقات مينسك تنفيذا كاملا. ويجب أن نشدد على أن اتفاقات مينسك، بما في ذلك مجموعة التدابير المتخذة، توفر خريطة الطريق الأكثر تبشيرا بالأمل لتحقيق السلام على المدى الطويل.

ويتضح من الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها بعد ظهر اليوم أنه ما زالت هناك حاجة ماسة إلى وقف الأعمال العدائية فورا في شرق أوكرانيا. فاستمرار انتهاك وقف إطلاق النار وتصاعد التوتر بسبب وجود أسلحة ثقيلة واستخدامها، في انتهاك لاتفاقات مينسك، يثير قلقا بالغا. وقد أثّر استمرار التوترات والنزاع سلباً في الحالة الإنسانية في الميدان.

ونحن ندعو إلى التعجيل بتهدئة التوتر للسماح بالتهيئة لحالة تفضي إلى تخفيف حدة الأزمة الإنسانية وإيصال المعونة إلى من هم في أشد الحاجة إليها. كما نشجع الأطراف على الامتناع عن الأعمال التي قد تعتبر استفزازية وتهدف إلى تصعيد التوتر. فتلك الأعمال تقف حجر عثرة على درب الحوار المجدي وقد تزيد من عرقلة التوصل إلى حل سلمي للحالة تمشيا مع اتفاقات مينسك.

واسمحوا لي أن أختم بياني بالتأكيد مجددا على موقف بلدي بشأن ضرورة الحوار والحلول التوفيقية. وستواصل جنوب

أفريقيا تشجيع الأطراف على تعزيز جميع الجهود الدبلوماسية لإيجاد حل مستدام وسلمي. وفي هذا الصدد، نود التشديد مجددا على أهمية الاجتماعات الأخيرة والمقبلة لبلدان رباعية النورماندي والترحيبَ بها. ونشجع جميع الجهود، بما فيها الدور المتزايد الأهمية الذي تضطلع به رباعية النورماندي، لتيسير المبادرات الجارية الرامية إلى بناء الثقة سعيا إلى إيجاد حل طويل الأجل، وسلمي ومستدام للحالة في أوكرانيا.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تود الصين توجيه الشكر إلى وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو؛ والممثلة الخاصة للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السفيرة غراو؛ ورئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السفير شفيق، على إحاطاتهم.

في شباط/فبراير ٢٠١٥، تم التوقيع على اتفاقات مينسك وأيدها مجلس الأمن بعد ذلك في قراره ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وترى الصين أن الاتفاقات اضطلعت بدور حاسم في عملية الوساطة السياسية للأزمة الأوكرانية. فعلى مدى خمس سنوات، اعترفت جميع الأطراف بسلطتها اعترافا كاملا. وتعمل مختلف الآليات المتصلة بتنفيذ الاتفاقات عموما بسلاسة.

ونلاحظ أن مؤتمر قمة رباعية النورماندي قد استؤنف بنجاح في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، وتوصلت الأطراف إلى توافق هام في الآراء بشأن تنفيذ اتفاقات مينسك، وهو مؤشر واضح على أن صيغة نورماندي تحظى بدعم كامل من جميع الأطراف وتبقى مفتاح الوساطة السياسية للأزمة الأوكرانية.

وتدعو الصين الأطراف إلى تنفيذ الاتفاقات تنفيذاً كاملا، ومواصلة الالتزام بالتوصل إلى تسوية سياسية والسعي إلى إيجاد حل شامل للأزمة عن طريق الحوار والتشاور من أجل تيسير تحقيق السلام، والاستقرار والتنمية في أوكرانيا، وتعزيز الوئام بين جميع المجموعات العرقية فيها وتوطيد تعايش أوكرانيا سلميا مع البلدان الأخرى في المنطقة.

وما فتئت الصين تتخذ موقفا موضوعيا ومحايدا إزاء الأزمة الأوكرانية وتحترم سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية، بما فيها أوكرانيا. كما أنها تعارض تدخل أي قوى أجنبية في الشؤون الداخلية لأوكرانيا. ولطالما اعتقدنا أنه لا مجال لحل الأزمة عسكريا وأن الحوار والتفاوض هما السبيل الوحيد للمضي قدما. وستواصل الصين الاضطلاع بدور بناء للتوصل إلى تسوية سياسية للمسألة الأوكرانية.

السيد الأدب (تونس): في البداية، يتقدم وفد بلادي بالشكر إلى السيدة روزماري ديكارلو، والسيدة هايدي غراو والسفير خالد شفيق على إحاطاتهم القيمة. كما أغتنم هذه المناسبة لأحيي حضور معالي السيد سيرغي كيسليتسيا، نائب وزير خارجية أوكرانيا. ونأمل أن تسهم هذه الجلسة، التي تتزامن مع الذكرى الخامسة لتوقيع اتفاقات مينسك، في زيادة دعم الجهود لدفع مسار تحقيق التسوية السلمية في شرق أوكرانيا وإنهاء هذه الأزمة عن طريق المفاوضات.

وكما أعربت تونس خلال جلسة الأسبوع الماضي – خلال إحاطة رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي تطرق فيها إلى الأزمة في شرق أوكرانيا – عن حرصها على دعم كل الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والسلم الدوليين، فإنها تجدد التأكيد اليوم، من منطلق تمسكها بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، على موقفها الثابت القائم على احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها، باعتبارها مقومات أساسية للعلاقات السلمية بين الدول. وفي هذا السياق، يؤكد وفد بلادي دعمه لجهود كل الأطراف المعنية للتوصل إلى حل شامل للأزمة في المناطق الشرقية لأوكرانيا عن طريق الحوار والتفاوض، وفقا للمادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة واتفاقات مينسك، لا سيما في إطار رباعية نورماندي ومجموعة الاتصال الثلاثية وبالاستناد إلى قرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥).

كما يود وفد بلادي، بهذه المناسبة، الإشادة بالمؤشرات الإيجابية التي تم تسجيلها خلال سنة ٢٠١٩، ومنها اجتماع رباعية نورماندي في باريس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، وكذلك عملية تبادل الأسرى خلال شهر أيلول/سبتمبر، وكذلك تقدم المفاوضات حول إنشاء مناطق جديدة لفك الارتباط وفتح نقاط عبور جديدة على طول خط التماس. وهي خطوات إيجابية من شأنها الإسهام في تهيئة الأرضية لدفع مسار التسوية السلمية لهذه الأزمة، فضلا عن تخفيف معاناة السكان المعنيين. ونحن ندعو إلى البناء على هذه المؤشرات والعمل على عدم انتكاس الأوضاع وانزلاقها نحو دائرة العنف، خاصة في ظل المعطيات المقلقة التي وردت في الإحاطات حول أعمال العنف وأعداد الضحايا.

وإذ يجدد وفد بلادي التأكيد على أهمية دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في دفع جهود حل الأزمة، فإنه يعرب عن تقديره ودعمه لجهود بعثة الرصد الخاصة في إطار ولايتها في رصد الحالة الأمنية وتقديم تقارير بشأنها وتيسير الحوار لتخفيف التوتر وتعزيز إجراءات بناء الثقة. كما يثمن وفد بلادي العمل المتواصل لمجموعة الاتصال الثلاثية ومختلف فرق عملها، ويجدد الدعوة إلى ضرورة وقف إطلاق النار الشامل والدائم والتنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك واحترام مختلف الأطراف لالتزاماتها المنبثقة عن تلك الاتفاقات.

وفي إطار استمرار الزخم المسجل في جهود السلام الجارية، يعرب وفد بلادي عن أمله في تحسن الوضع الإنساني من خلال تضافر جهود كل الأطراف لتوفير المساعدة والحماية للسكان في المناطق المعنية وتوفير الاحتياجات الأساسية، لا سيما الرعاية والخدمات الصحية والأمن الغذائي والتعليم في المناطق القريبة من خط التماس وعدة أماكن أخرى، بناء على ما ورد في تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، خاصة في ظل النقص المسجل في تمويل خطة الاستجابة الإنسانية.

وختاما، وفي سياق التحديات المتزايدة للسلم والأمن الدوليين، أجدد تأكيد وفد بلادي على تطلعه إلى تسريع مسار تنفيذ كل الاتفاقيات المبرمة ومخرجات اجتماع المتابعة للتوصل إلى تسوية سلمية شاملة للأزمة في شرق أوكرانيا، بما يسهم في إعادة الاستقرار وتعزيز مقومات الأمن الإقليمي والرفاه لشعوب المنطقة.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بنائب وزير الخارجية كيسليتسيا في جلستنا اليوم.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الروسي على دعوته إلى عقد هذه الإحاطة اليوم، بعد أن شهدنا هجوما آخر في إقليم لوهانسك شنته تشكيلات مسلحة مدعومة من روسيا. واستُخدمت في ذلك الهجوم أسلحة تحظرها اتفاقات مينسك، مما أدى إلى وقوع خسائر بشرية. وهذا انتهاك خطير لاتفاقات مينسك ومظهر مؤسف على تجاهل روسيا لالتزامها مجددا بوقف إطلاق النار خلال اجتماع باريس. ومع ذلك، ينبغي ألا ننسى أن هذا ليس سوى فصل واحد في العدوان الروسي المستمر على أوكرانيا والذي تواصل على مدى السنوات الست الماضية.

وأعرب عن الامتنان لوكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها الهامة والشاملة، وكذلك للممثلة الخاصة للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيدة هايدي غراو، ولرئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة التابعة للمنظمة في أوكرانيا، السيد خالد شفيق، على تقديمهم لآخر المستجدات فيما يتعلق بالأنشطة على أرض الواقع.

بعد ست سنوات من بدء العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا، نأسف لأن روسيا لم تعترف بأفعالها ولم تتراجع عنها. وتؤكد إستونيا من جديد دعمها القوي لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، بما في ذلك المياه الإقليمية. وندين الضم غير القانوني لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول واحتلال بعض

أراضي منطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا. ومن الواضح أن استخدام الاتحاد الروسي للقوة ضد السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها ينتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي. وهو ينتهك الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن وثيقة هلسنكي الختامية.

ولا تزال اتفاقات مينسك هي الأساس لإيجاد حل سياسي للنزاع في دونباس. بيد أن الاتحاد الروسي يواصل خرق اتفاقات مينسك على أساس منتظم منذ اعتمادها، كما شهدنا اليوم أيضا. وهو ينتهك، على وجه الخصوص، النقطة الأولى في اتفاقات مينسك، ألا وهي، إنهاء التدخل وضمان وقف شامل لإطلاق النار. وقد خلفت أعماله أكثر من ٢٧ ٠٠٠ جريح وما يزيد على ١٤ ٠٠٠ قتيل من بينهم ركاب طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17 وعددهم ٢٩٨ شخصا، والتي أسقطتها منظومة صواريخ روسية من طراز BUK.

وعلاوة على ذلك، فإن مبادرات روسيا – مثل إجراء انتخابات غير قانونية وتجنيد المواطنين الأوكرانيين في الجيش الروسي والسعي لمنح جوازات سفر للمواطنين الأوكرانيين بصورة غير قانونية – تتعارض جميعها مع روح اتفاقات مينسك، كما تعرقل التسوية في دونباس. وأود أن أذكر بأن هناك حدودا غير خاضعة للمراقبة طولها ٤٠٠ كيلومتر بين أوكرانيا وروسيا. وهذا القسم غير الخاضع للمراقبة هو بوابة للتدفق الحر للأسلحة والأفراد العسكريين. وتشكل الإجراءات التي تتخذها روسيا في أوكرانيا تهديدات عديدة للسلام والأمن الدوليين.

ومن ثم، فإنا ندعو روسيا، بوصفها طرفا في النزاع، إلى التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب اتفاقات مينسك، بما في ذلك الالتزامات التي تم التعهد بها خلال مؤتمر قمة رباعية نورماندي في باريس في ٩ كانون الأول/ديسمبر. كما ندعو روسيا إلى أن تسحب فورا قواتها المسلحة من أوكرانيا وأن توقف دعمها السياسي والمالي والعسكري لجمهورية دونيتسك وجمهورية لوغانسك الشعبية المعلنتين ذاتيا – أي وكلاء روسيا في دونباس.

ونشيد بالرئيس زيلينسكي على جهوده القوية الرامية إلى حل النزاع في دونباس ووقف تصعيده، بما في ذلك المبادرات والإجراءات الجريئة التي أدت إلى تطورات إيجابية، مثل تبادل الأسرى واقتراح فض الاشتباك بين القوات في ثلاث مناطق وإعادة بناء جسر ستانتسيا لوهانسكا. ونود أن نشكر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك الممثلة الخاصة للرئيس الحالي للمنظمة وبعثة الرصد الخاصة، على كل ما يقومون به من عمل لا غنى عنه في أوكرانيا.

ولا تزال بعثة الرصد الخاصة هي المصدر الأكثر موثوقية للمعلومات عن الحالة على أرض الواقع في أوكرانيا. ولذلك، فإن من المؤسف استمرار القيود المفروضة على حرية تنقل أعضاء البعثة في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة، مما يمنع البعثة من تنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا. وينبغي كفالة تمكن أعضاء البعثة من الوصول إلى كامل أراضي أوكرانيا بشكل تام وآمن ودون عوائق.

سمعنا في الآونة الأخيرة عن جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والقيود المفروضة على عمل بعثة الرصد الخاصة مباشرة من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، رئيس الوزراء الألباني إدي راما، هنا في مجلس الأمن (انظر S/PV.8714). وأشار إلى فكرة إيفاد بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة إلى أوكرانيا لمراقبة الحدود الروسية الأوكرانية وتوفير بيئة آمنة واستعادة سيادة أوكرانيا. ومع ذلك، في شهر آذار/مارس ٢٠١٥، رفض الاتحاد الروسي طلب أوكرانيا لمجلس الأمن بنشر عملية لحفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة، وهذا مثال آخر على الإحجام الكبير عن اتخاذ أي خطوات لحل النزاع.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة في شرقي أوكرانيا. فما يناهز ٣,٤ مليون أوكراني يظلون بحاجة إلى

المساعدة الإنسانية والحماية. وبالإضافة إلى الصدمة النفسية، والافتقار إلى الخدمات الأساسية، يعيش حوالي مليوني شخص في مناطق مزروعة بالكثير من الألغام الأرضية. وعلى الرغم من جهود المساعدات، ظل النداء الإنساني لعام ٢٠١٩ مموّلًا بنسبة ٥٠ في المائة فقط. وأدعو المجتمع الدولي إلى تكثيف دعمه المالي لأوكرانيا.

ولا يزال القانون الدولي لحقوق الإنسان يُنتهك في المجالات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية في المناطق المحتلة. وتستهدف الانتهاكات الأشخاص الذين ينتمون إلى أي مجموعة أو منظمة أقلية تختلف في الرأي مع حكومة الاتحاد الروسي، ومعظمها مكون من النشطاء الأوكرانيين وتتر القرم والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمتحولين جنسياً. ووفقاً للتقرير الأخير للأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في القرم (A/74/276)، فإن الاعتقالات التعسفية ومن المنازل، والاعتقالات التي لا أساس لها، والمضايقات، والترهيب، والمحاكمات الجائرة، والمعاملة المهينة للمحتجزين، والتعذيب والعنف الجنسي، وغيرها من الانتهاكات لا تزال منهجية وبدون عقاب. ويجب أن تتوقف تلك الانتهاكات على الفور. ويتعين إطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين بشكل غير قانوني. ويجب منح الآليات الدولية لرصد حقوق الإنسان، بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمنظمات غير الحكومية، إمكانية الوصول إلى الأراضي المحتلة التي تم ضمها.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): اسمحوا لي، من خلالكم سيدتي الرئيسة، أن أتوجه بالشكر الخالص للسيدة ديكارلو، وكذلك لمقدمي الإحاطتين الآخرين اللذين انضما إلى جلستنا اليوم عبر التداول بالفيديو. وأود أيضا أن أرحب بنائب وزير خارجية أوكرانيا في جلسة اليوم.

أحيط مجلس الأمن علما في ٦ شباط/فبراير بالأولويات الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (انظر S/PV.8714)، بما في ذلك تحقيق نتائج ملموسة في بيئات النزاع وما بعد النزاع. وتحقيقا لهذه الغاية، تم إيلاء اهتمام خاص للأزمة التي تعصف بأوكرانيا، والتي لا تزال المشكلة الأمنية الأكثر إلحاحا في أوروبا. وعلى الرغم من أن النزاع يهدد السلام والأمن، فإن له تأثيرا على الحياة اليومية للمدنيين، لا سيما فيما يتعلق بحرية التنقل والحالة الإنسانية.

وكما هو الحال في المناطق الأخرى المتأثرة بالأزمات، فإن الحالة الإنسانية، بما في ذلك محنة النساء والأطفال تستحق عناية خاصة. لذلك يجب تعبئة الموارد المالية لتلبية احتياجات أضعف الفئات السكانية. واسمحوا لي أن أشيد بجهود بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لإدخال تحسينات ميدانية ملموسة، في محاولة لمساعدة المحتاجين .

وشكّلت اتفاقات مينسك لعام ٢٠١٥ نقطة تحول في الأزمة في أوكرانيا، حيث أنها جسدت استعداد الطرفين للتوصل إلى حل توافقي. ولهذا السبب يؤيد النيجر جميع التدابير الرامية إلى تنفيذ الاتفاقات، التي أقرها مجلس الأمن في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٥. وندعو الطرفين إلى التنفيذ الكامل لتلك الاتفاقات وإظهار الإرادة السياسية في من أجل تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق السلام. ونرحب أيضًا باستئناف الحوار في إطار نسق نورماندي، عقب مؤتمر القمة الذي عقد في باريس في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، والذي ينبغي الترحيب باستنتاجاته. كما يجب دعم الجهود التي تبذلها مجموعة الاتصال الثلاثية. ونشجع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على تكثيف جهودها لرصد وقف إطلاق النار

والتحقق منه بفعالية، وسحب الأسلحة الثقيلة، وفقا للاتفاقات التي ذكرتها للتو.

في الختام، على غرار النقاط الساخنة الأخرى، يجب على الطرفين العمل ليس على التوصل إلى حل عسكري، بل إلى حل سياسي، هو الوحيد الذي له قيمة.

السيد دينه (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو، وسعادة السيدة هايدي غراو، وسعادة السيد خالد شفيق على إحاطاتهم الثاقبة بشأن تنفيذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥))، واتفاقات مينسك والحالة الإنسانية في شرقي أوكرانيا. وأود أيضا أن أرحب بمعالي نائب وزير خارجية أوكرانيا في جلسة اليوم.

شهدنا خلال الأشهر القليلة الماضية علامات مشجعة على إحراز تقدم فيما يخص المسائل المتعلقة بمناطق دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا. حيث جرى إطلاق سراح عدد من الأشخاص المحتجزين جراء النزاع في تبادل للأسرى. وبعد توقف طويل، مكّن اجتماع نسق نورماندي الذي عقد في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ من استئناف عمليات الاتصال بنجاح على أعلى مستوى. ونود أن نشيد بالجهود الكبيرة التي بذلها القادة الأربعة لنسق نورماندي، وكذلك التزامهم بإرساء مستدام وشامل للثقة والأمن في أوروبا. وأنا أتطلع إلى الاجتماعات المقبلة.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة الميدانية في المنطقة مصدر قلق بالغ. وتقع الحوادث، بما في ذلك الأعمال العدائية المسلحة، كل يوم في هذا الجزء من أوروبا. ولا يزال الصراع يسبب الموت والإصابات والنزوح وتدمير المأوى وانعدام الظروف المعيشية الأساسية لملايين المدنيين، كثير منهم من كبار السن والنساء والأطفال.

ونأمل أن يستمر الزخم لتحقيق الاستقرار ووقف التصعيد، بهدف المضي قدما نحو تسوية سلمية للحالة، وفقا للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، فإننا ندعو إلى بذل المزيد من الجهود للتنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك. ونتطلع أيضا إلى التنفيذ الملموس لنظام شامل لوقف إطلاق النار، وتطوير وتنفيذ إقامة مناطق إضافية لفض الاشتباك وخطة محدثة لإزالة الألغام، من بين تدابير أخرى. ونحث الطرفين على استكشاف المزيد من خطوات بناء الثقة من خلال تشجيع الحوار والمفاوضات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والممثلة الخاصة للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكبير المراقبين في بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على إحاطاتهم.

بعد مرور ست سنوات على اندلاع القتال، لا يزال النزاع في أوكرانيا الأكثر دموية في القارة الأوروبية. ولا يمكننا أن نقبل حقيقة أن النزاع، الذي أدى إلى مقتل أكثر من ١٣٠٠٠ شخص لا يزال محتدمًا، في حين أن ملايين الرجال والنساء لا يزالون يعانون جراء الحرب. ولهذا السبب، عملت فرنسا خلال الأشهر القليلة الماضية إلى جانب ألمانيا، على إعطاء زخم جديد للجهود المبذولة لحل النزاع. وقد اجتمع رؤساء دول صيغة نورماندي الأربعة في باريس في ٩ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي وأعادوا تأكيد التزامهم بمجموعة من المبادئ. فأولا وقبل كل شيء، أعادوا تأكيد التزامهم باتفاقات مينسك كإطار لتسوية النزاع. ومن ثم حددنا في القمة كذلك تدابير ملموسة محددة لإحراز تقدم صوب تنفيذ اتفاقات مينسك. فتلك هي التدابير التي تحتاج الآن إلى أن تنفذ، وتعمل مجموعة الاتصال الثلاثية في سبيل تحقيق تلك الغاية.

وقد اتخذت خطوة إيجابية أولى بإطلاق سراح وتبادل ٢٠٠ أسير في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر. ولا تزال المناقشات جارية من أجل تيسير تبادل جميع الأسرى المتصلين بالنزاع. وتشير فرنسا إلى الطابع الحيوي الأهمية لوصول المنظمات الدولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى جميع الأشخاص المحتجزين على جانبي خط التماس وتحديد هوية نحو ١ ٥٠٠ شخص اختفوا منذ عام ٢٠١٤.

ومن الضروري إحراز تقدم في عدد من المجالات الأخرى. فلا تزال انتهاكات وقف إطلاق النار مستمرة يوميا، على الرغم من الالتزام الذي أعيد تأكيده في ٩ كانون الأول/ديسمبر بكفالة الاحترام الكامل له على طول خط التماس. وأشجب، في ذلك الصدد، القتال الذي دار اليوم والذي تسبب في مقتل شخص واحد على الأقل وإصابة عدة أشخاص. وأدعو الأطراف، ولا سيما الجماعات الانفصالية المسلحة، إلى الامتناع عن أي استفزاز بغية تجنب أي تصعيد عسكري على الأرض.

إن بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا تسهم يوميا في كفالة الرصد الدقيق للحالة الأمنية، بفضل شجاعة النساء والرجال العاملين في الميدان. ونحن ندين بأشد العبارات الممكنة جميع الأعمال التي تقوض أمنهم أو تهدف إلى عرقلة مهمتهم. ويجب أن تكون البعثة الخاصة قادرة على التنفيذ الكامل لولايتها في جميع أنحاء أراضي أوكرانيا، بما في ذلك بالقرب من الحدود الروسية الأوكرانية. ومن بين المسائل الحاسمة تحديد مناطق جديدة لفض الاشتباك ومسألة تحديد وفتح نقاط عبور جديدة. ومن المتوقع كذلك إحراز تقدم في هذا السياق، تماما كما هو متوقع في مجال إزالة الألغام.

ويظل الهدف يتمثل، إلى جانب تلك التدابير، في تنفيذ الأحكام السياسية لاتفاقات مينسك. فذلك هو الجزء الأصعب، غير أنه ينبغي للزخم الحالي أن يمكن من إحراز تقدم في تحديد ترتيبات الحكم الذاتي المحلي في مناطق معينة من إقليمي دونيتسك ولوهانسك وفي إدماج صيغة شتاينماير في التشريعات الأوكرانية. وفي ذلك السياق، فإن السكان المدنيين هم أول الضحايا. وتواجه أوكرانيا واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في السنوات العشر الماضية. فلا يزال نحو ٣,٤ ملايين شخص يعتمدون على المساعدة الإنسانية. ويجب بذل كل جهد ممكن لتيسير وصول المنظمات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة، ولا سيما إلى الأراضي التي تسيطر عليها الكيانات الانفصالية.

وندعو جميع الأطراف إلى تنفيذ التزاماتها، وندعو روسيا إلى أن تستخدم نفوذها على الانفصاليين من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك، لصالح السكان المدنيين المحاصرين الآن بين الأسلحة الثقيلة والألغام. وريثما تعود أوكرانيا إلى سلام دائم، الأمر الذي نسعى جاهدين إلى الإسهام فيه بمواصلة المفاوضات وآفاق عقد مؤتمر قمة قادم وفق صيغة نورماندي، يمكن لأوكرانيا أن تعول على دعم فرنسا التام والكامل.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بلجيكا.

لا يزال تنفيذ أحكام اتفاقات مينسك الرئيسية حبرا على ورق، بعد مرور خمس سنوات على توقيعها، الأمر الذي ينعكس في تدهور الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان على الأرض. وعليه، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى الإسراع بالتنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك والوفاء بالتزاماتها.

ونؤيد الجهود المبذولة في إطار صيغة نورماندي وفي إطار مجموعة الاتصال الثلاثية. ونرحب باستنتاجات اجتماع صيغة نورماندي الذي عقد في باريس في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، ونتطلع إلى حوار مستمر ومتعمق. ولا بد من التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار حتى تؤتي تلك الجهود ثمارها بالكامل. ونشعر بقلق خاص، في ذلك الصدد، إزاء التصعيد الأخير للعنف وندعو إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس.

ونأسف لأن الأطراف، ولا سيما روسيا، تواصل عرقلة بعثة الرصد الخاصة إلى أوكرانيا في مهامها المتمثلة في الرصد والإبلاغ. ونشجع بقوة كلا الجانبين على احترام ولاية البعثة والسماح لها بالوصول الآمن ومن دون عوائق إلى جميع الأراضي الأوكرانية، بما في ذلك الأراضي المتاخمة للحدود بين أوكرانيا وروسيا، فضلا عن شبه جزيرة القرم.

ويساورنا قلق عميق إزاء أثر النزاع على حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة والحق في الحرية وعدم التمييز، ولا سيما فيما يتعلق بالمشردين داخليا. وندعو إلى وصول مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمراقبين الدوليين الآخرين بحرية وسرية إلى أماكن الاحتجاز في جمهورية دونيتسك الشعبيةوجمهورية لوهانسك الشعبية المعلنتين ذاتيا.

إن الإحصاءات عن ٣,٥ ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية تذكرنا بأن الحالة الإنسانية في شرق أوكرانيا تتطلب اهتمامنا. ونحث جميع الأطراف على إتاحة الوصول الكامل وفقا للمبادئ الإنسانية. ويساورنا قلق عميق إزاء استهداف الهياكل الأساسية المدنية الحيوية، مثل مرافق المياه والصرف الصحي، فضلا عن المدارس. ونرحب، في ذلك الصدد، بتأييد حكومة أوكرانيا لإعلان المدارس الآمنة، الذي يدل على التزامها بحماية التعليم في أوقات النزاع المسلح.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بوجود معدات عسكري روسية وعسكريين روس في المناطق التي تسيطر عليها التشكيلات المسلحة. ولا يزال وجود الأسلحة الثقيلة، الذي يتعارض مع اتفاقات مينسك، يشكل تهديدا للسكان المدنيين على جانبي خط التماس. وندعو إلى السحب الكامل لتلك الأسلحة فضلا عن فض الاشتباك بين القوات في المناطق المحددة. وإذ أن شرق أوكرانيا من أكثر المناطق تلوثا بالألغام في العالم، فإننا ندعو إلى بذل مزيد من الجهود لترسيم المناطق الملوثة ووضع علامات عليها، فضلا عن إزالة الألغام، ولا سيما بالقرب من المدارس ونقاط الدخول والخروج. ونشعر بالقلق إزاء نقص تمويل خطة الاستجابة الإنسانية وندعو المجتمع الدولي إلى المشاركة بنشاط أكبر في هذا المجال.

وفي الختام، ندعو جميع الأطراف إلى العمل من أجل التوصل إلى حل دائم لهذا النزاع، على أساس احترام سيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أشكر أعضاء مجلس الأمن الذين أعربوا عن تضامنهم القوي مع أوكرانيا في مواجهة العدوان الروسي المستمر. كما أعرب عن تقديرنا لإحاطات اليوم الزاخرة بالمعلومات.

عندما دعا الاتحاد الروسي إلى عقد جلسة للمجلس بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لمجموعة التدابير، وهي العنصر الثالث من اتفاقات مينسك، ربما اعتقد المرء أن روسيا تعتزم أخيرا أن تبلغ المجلس بأنها ستحترم الاتفاقات التي تم التوصل إليها في هذه القاعة ذاتها في عام ٢٠١٥.

كان القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، على الرغم من أنه لم يُتخذ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، رسالة هامة جدا من المجلس إلى جميع الأطراف لتنفيذ الاتفاقات، والأهم من ذلك، لاحترام وقف شامل لإطلاق النار. هل كان سيكون هناك أي فرق إن كان لدى المجلس في عام ٢٠١٥ أسس قانونية لاعتماد وثيقة إلزامية بموجب الفصل السابع؟ وإن كانت الوثيقة ذات طابع قانوني مختلف، هل سيكون ذلك سببا مقنعا بما فيه الكفاية لينفذها الاتحاد الروسي؟

وليس لدي وقت للتحدث هنا عن التعديلات الدستورية التي أُدخلت مؤخرا، على النحو المقترح في موسكو، وتُبطل فعليا

الطابع الإلزامي للقانون الدولي والمعاهدات الدولية في الاتحاد الروسي. ولا نزال نرى أنه ينبغي تنفيذ اتفاقات مينسك، بما في ذلك من جانب الاتحاد الروسي، الذي ينأى بنفسه باستمرار عن الاتفاقات.

إذن، أين نجد أنفسنا ليوم؟ يبدو كما لو أن الجواب قد أعطي في الساعة السادسة صباحا بالتوقيت المحلي، عندما هوجمت مواقعنا. إن الهجوم الذي وقع اليوم، في الذكرى السنوية الخامسة لمأساة ديبالتسيف، مُعيبٌ للغاية. وردت القوات المسلحة الأوكرانية برد مناسب على ذلك الهجوم – الذي نفذته قوات الاحتلال الروسية باستخدام أسلحة محظورة بموجب اتفاقات مينسك – ممارسةً لحق أوكرانيا الطبيعي في الدفاع عن النفس.

ومن الواضح أن الكرملين يواصل اتباع استراتيجية التصعيد في دونباس، في انتهاك صارخ لالتزامات روسيا، التي تعهدت بها كطرف في اتفاقات مينسك.

وكما قال رئيس أوكرانيا، فولوديمير زيلينسكي، في وقت سابق اليوم، ''إنها محاولة لعرقلة عملية السلام في دونباس، التي بدأت تمضي قدما بخطوات صغيرة ولكن ثابتة''. وقد أكدت القيادة الأوكرانية أن التزامنا بإنهاء هذه الحرب وامتثالنا للاتفاقات التي تم التوصل إليها لا يزالان ثابتان، وكذلك عزمنا على صد أي أعمال عدوانية مسلحة ضد أوكرانيا.

لقد تعرضت مواقعنا خلال الشهرين الماضيين للقصف أكثر من ٤٠٠ مرة، في تجاهل تام للاتفاقات التي توصل إليها قادة أوكرانيا وروسيا وفرنسا وألمانيا في باريس في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. ومنذ بداية العام، قُتل ١٣ جنديا أوكرانيا وجُرح نحو ٦٠ جنديا آخر.

هل يمكن لأحد أن يسمي هذا نزاعا مجمدا؟ أو، ربما، نزاعا منخفض الحدة؟ إنها حرب – الحرب الوحيدة الجارية في أوروبا. إنها حرب شاملة تشنها القوات الروسية ومرتزقة روسيا بأسلحة وذخائر يوفرها الاتحاد الروسي. وهذا هو بالضبط السبب في أن بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كما علمنا من تقارير البعثة، لا تزال مقيدة من حيث حرية التنقل ومحرومة من إمكانية الوصول السليمة إلى الحدود الروسية الأوكرانية.

وكلما ذكّرت روسيا بالتزاماتها بموجب اتفاقات مينسك، فإنها توجه أصابع الاتهام إلى أوكرانيا على الفور، قائلةً إنه نحن الذين ينبغي لنا أن نجري ما يسمى بالحوار المباشر مع ممثلي ما يسمى بالسلطات المحلية في الجزء المحتل مؤقتا من دونباس. لكن ما هي؟

ما مدى محلية ما يسمى برئيس حكومة دونيتسك بالنيابة، فلاديمير باشكوف الذي تم تعيينه مؤخرا؟ هذا المواطن الروسي، ولد في سيبيريا، وتخرج من المدرسة البحرية العسكرية الروسية الواقعة على المحيط الهادئ، وحتى وقت قريب، كان نائب حاكم منطقة إركوتسك في روسيا. هل يرغب الأعضاء في معرفة مدى قرب إركوتسك من دونيتسك؟ إنها مسافة لا يُعتد بها: ٦٠٠٠ كيلومتر! ومع ذلك، فهو محلي بما فيه الكفاية، في رأي موسكو، للحكم في دونباس والمشاركة في المحادثات حول مستقبل دونباس. ليس هناك أي مبرر لشخص من سيبيريا أن يملي على الأوكرانيين ما يجب القيام به على أراضينا.

إن التجربة المؤسفة لجورجيا ومولدوفا بالحوار المباشر مع دمى الكرملين تثبت أن هذا الطريق في أفضل الحالات هو طريق لن يسفر عن أي شيء؛ وعلى الأرجح هو طريق سريع مؤدٍ مباشرة إلى فخ.

وكما حدث من قبل، تحاول روسيا أن تقدم ضحية عدوانها على أنها مُرتَكِبُه. وتلك هي إحدى السمات المميزة لحربها المعلوماتية ضد أوكرانيا. وهذه المحاولات التافهة لتحريف الحقيقة كان يمكن أن يُنظر إليها على أنها مثيرة للشفقة بل ومثيرة

للضحك لو لم تكن إهانة مُعيبة لذكرى الآلاف من أبناء بلدي الذين فقدوا أرواحهم دفاعا عن أرضهم.

وأشيد هنا بذكرى المتظاهرين الذين قتلوا بدم بارد في حي الميدان قبل ست سنوات بالضبط، في ليلة ١٨ شباط/فبراير، التي كثيرا ما تسمى الآن ليلة نهاية العالم؛ وبذكرى أبطال مثل سيرجي كوكورين – وهو روسي العرق بالمناسبة – وأب لطفلين وأول مواطن أوكراني يقتل في شبه جزيرة القرم على يد قناص روسي في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٤، خلال المرحلة العسكرية من محاولة ضم شبه الجزيرة؛ وذكرى كلافديا سيتيك، وهي أم عزباء شابة ومُسعفة فقدت حياتها في اليوم الأول من هذا الشهر تحت وابل من قذائف الهاون الروسية أثناء إيصال الأدوية للجرحى؛ وبذكرى الشاب البالغ من العمر ٢٢ عاماً الذي قُتل اليوم بعيارات أطلقها الروس – فاسيلي أليكسيفيتش الذي عمره ٢٢ عاماً. وابني في هذا العمر

وينبغي ألا يغيب عن بالنا السياق الأوسع للعدوان المسلح الروسي على أوكرانيا. وأسفر الغزو العسكري الروسي في دونباس الممتد لست سنوات عن مقتل أكثر من ١٣ ٠٠٠ شخصا وجرح أكثر من ٢٧ ٠٠٠ آخرين. وأصبح الآن أكثر من ١,٥ ملايين أوكراني مشردين داخليا. وقد تحولت المناطق التي تم الاستيلاء عليها إلى أرض للخوف والإرهاب، حيث دمرت الاقتصادات المحلية وحُطمت المعدات التابعة للشركات أو نقلت إلى روسيا. وهذا العام، يحتاج أكثر من ١٣,١ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية والحماية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الإقليم، وفقا للأمم المتحدة، أصبح بالفعل واحدا من أكثر الأراضي تلوثا بالألغام في العالم، كما ذُكر مرارا اليوم.

ويواصل الاتحاد الروسي تزويد قوات الاحتلال التابعة له بالأسلحة والقوات النظامية والمرتزقة، إلى حد أنها تُقزّم الآن العديد من الجيوش الأوروبية، بنحو ٥٠٠ دبابة، وحوالي ١ ٠٠٠ مركبة قتالية مدرعة، ونحو ٨٠٠ قذيفة لمنظومات المدفعية. وفي العام الماضي لوحده، أرسل الاتحاد الروسي أكثر من ٤ ٠٠٠ طن من الأسلحة والذخائر إلى أراضي دونباس المحتلة.

وكما لو أن ذلك لم يكن كافيا، فإن روسيا تصدر أيضا جوازات سفر غير قانونية في أراضي دونباس المحتلة مؤقتا، وقد وصل ذلك الآن إلى مستوى صناعي – فقد تم إصدار أكثر من ١٢٥ ٠٠٠ جوازات سفر روسية لأشخاص هناك.

والشرق ليس الخط الأمامي الوحيد في أوكرانيا. ففي الجنوب، ونتيجة لمحاولة روسيا ضم شبه جزيرة القرم، تحولت شبه الجزيرة إلى حي أقليات تُنتَهك فيه حقوق الإنسان وقاعدة عسكرية ضخمة، مما أدى إلى انقلاب في الأمن الإقليمي، حيث تستخدمها روسيا أيضاً لتدخلاتها في سورية. وقد ارتفع عدد الرهائن السياسيين ارتفاعا كبيرا، وتم قمع الأوكرانيين وتتار القرم. وقد بُني جدار من الصمت حول شبه الجزيرة مما صدّ أي تدقيق دولي، في انتهاك لقرارات الجمعية العامة. ووفقا لتقرير الأمين العام عن شبه جزيرة القرم والتقارير المنتظمة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، تسعى روسيا إلى إحداث تغيير ديمغرافي سري، حيث جلبت أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ موظف عسكري ومدني إلى جمهورية أوكرانيا، وتدفع بالسكان المحليين إلى الخارج. وتجري عسكرة شبه جزيرة القرم المحتلة بقدرة كاملة حيث تجلب روسيا قوات إضافية وأسلحة متطورة.

إن روسيا، بإطلاقها ما يسمى بجسر القرم، لم تنتهك القانون الدولي والتزاماتها التعاهدية الثنائية فحسب، بل انتهكت أيضا القانون الدولي والتزاماتها التعاهدية الثنائية. وقد تسببت في خسائر اقتصادية هائلة لأوكرانيا وتهديد بيئي هائل للبحر الأسود وبحر آزوف.

وعلى الرغم من كل الصعاب، تعمل أوكرانيا من أجل السلام. وكان تحقيق السلام حافزا رئيسيا للأوكرانيين الذين

أدلوا بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت العام الماضي.

ولا يزال ثمة مطلب آخر للناخبين هو عودة أولئك الذين احتُجزوا بصورة غير قانونية في الأراضي المحتلة منأوكرانيا وفي روسيا، الذين احتجزوا في ظروف لا إنسانية وكثيرا ما تعرضوا للتعذيب لسنوات عديدة. ولا يزال هناك أكثر من ٢٠٠ أوكراني محتجزين في أجزاء غير خاضعة للسيطرة من دونباس، فضلا عن أكثر من ١٠٠ من الأوكرانيين وتتار القرم في شبه جزيرة القرم وروسيا.

وقد بدأ الجانب الأوكراني بنجاح في عمليتين رئيسيتين لتبادل إطلاق سراح المحتجزين مع روسيا والعمل جار لضمان إطلاق سراح ”الجميع مقابل الجميع“. وأغتنم هذه الفرصة لأدعو زملائي للانضمام إلي في ندائنا الموجّه إلى الجانب الروسي للتوقف عن إعاقة وصول اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى المحتجزين وبحثها عن المفقودين.

وينبغي للاتفاقات التي تم التوصل إليها في باريس في كانون الأول/ديسمبر في رأينا أن تعجل بحل النزاع. ومن شأن وقف إطلاق النار الكامل والشامل والوصول دون عوائق من جانب بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع إلى جميع أنحاء الأرض المحتلة أن ييسرا العملية. وبينما يقدّم وزير الخارجية الروسي قائمة لا نهاية لها من الأسباب التي تحول دون عقد مؤتمر القمة المقبل بصيغة نورماندي، فإننا نعمل بجد ونبذل قصارى جهدنا للتمكين من عقده، على نحو ما اتفق عليه قادة البلدان الأربعة.

وكما أكد الرئيس زيلينسكي قبل بضعة أيام فقط، فإننا ملتزمون تماما بهذا المسعى، كما يتضح من المبادرة الجديدة بشأن فض الاشتباك في القطاعات، حيث ستضطلع بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور رئيسي في مجال التحقق، لكفالة خلوّ قطاع معين من الجماعات المسلحة غير القانونية والتشكيلات المسلحة الأجنبية والمعدات العسكرية.

ونتطلع إلى إجراء انتخابات محلية في جميع أنحاء أراضي أوكرانيا، بما في ذلك الأجزاء المحتلة مؤقتا، بمجرد أن تسمح الظروف الأمنية والسياسية بذلك وفقا للتشريعات الأوكرانية ووثيقة كوبنهاغن وتحت سيطرة أوكرانيا على حدودها المعترف بها دوليا.

ونعمل بجد لوضع نهاية حاسمة لهذه الحرب الروسية - الأوكرانية، التي لم نبدأها، مهما حاول الجانب الآخر إطالة أمدها من أجل استنزاف أوكرانيا. وسنواصل تحقيق السلام المستدام من خلال الوسائل الدبلوماسية السلمية وحدها وفقا للقانون الدولي. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا مع المجلس، بما في ذلك الأعضاء الحاضرون هنا الذين يهتمون حقا بإحلال السلام في أوروبا ونحن على وشك الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية وإنشاء الأمم المتحدة. وإلا فسيكون اجتماعنا في نيويورك في خريف هذا العام حفلا تذكاريا بغيضا، بدلا من أن يكون احتفالا بالسلم والأمن العالميين.

ولا تغطي مناقشة اليوم جميع العناصر الأساسية لإنهاء الحرب الروسية ضد أوكرانيا، ولا سيما احتلال روسيا المؤقت لأجزاء من أراضينا، بما في ذلك شبه جزيرة القرم. ولذلك تقرر أن تنظر الجمعية العامة بعد غد في بند جدول الأعمال المعنون ”الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا“، أي دونباس والقرم، حيث أن من الأهمية بمكان ألا نقول إن تحرير أراضي أوكرانيا قد اكتمل حتى يغادر آخر جندي روسي شبه الجزيرة. وأطلب إلى الأعضاء أن ينضموا إلينا يوم الخميس في قاعة الجمعية العامة.

(تكلم بالروسية)

ولأختتم بياني، سأتكلم بالروسية حتى يتمكن الشعب الروسي الذي يهمه حاضر بلده ومستقبله من سماعي. بالنظر إلى

أنه جرت مناقشة اليوم بشأن تنصيب زعيم جديد لدونيتسك، وهو من إركوتسك، والذي ذكر اسمه السفير هيوسغن ومتكلمون آخرون، أود أن أذكر بأنه قبل نحو ٩٠ عاما في بلدة سيبيرية صغيرة في إقليم إركوتسك، تحمل اسما رومانسيا هو ''زيما''، وُلد ابن لأسرة ألكساندر غانغنوس الألمانيّة من منطقة البلطيق، وهو ابن رودولف غانغنوس. وفي سياق مناقشة اليوم، تجدر الإشارة إلى أنه هو الشاعر الذي كتب، بعد عودته من رحلة إلى الغرب في ذروة الحرب الباردة، القصيدة المعروفة بعنوان ''هل يريد الروس الحرب؟'' وأعتقد أن الكثيرين قد خمنوا بالفعل أنني أتحدث عن يفغيني يفتوشينكو، المعروف أيضا باسم يفغيني غانغنوس. وسأقتبس ما يلي:

''ترى هل يتوق الروس للحرب؟

اسأل عن الجنود الذين يرقدون الآن..

تحت أشجار البتولا..

ودع أبناءهم يخبروك..

ما إذا كان الروس يتوقون للحرب.''

وأقول لممثل روسيا إني أعتقد أن الإجابة على هذا السؤال، عما إذا كان الروس يريدون الحرب في سياق روسيا اليوم، ستكون أثناء الموكب الذي سيسير في الساحة الحمراء في ٩ أيار/مايو، عندما سنرى ما إذا كان المشاركون في الموكب سيرفعون صور ستالين، وهو نفسه ستالين الذي أزيل جثمانه من الضريح. ويبدو أن هذه المسألة ليست غائبة عن أذهان الناس. ولكن كيف يمكننا استئصال ورثة ستالين، حسبما قال يفتوشينكو في عام ١٩٦٢ مضيفا:

''دع البعض يكرر مرارا وتكرارا: 'تمالك نفسك!'

لن أجد الراحة أبداً.

طالما أن ورثة ستالين موجودون على الأرض،

فسيبدو لي..

أن ستالين لا يزال في ذاك الضريح''.

واليوم، بينما يكتسب تمجيد ستالين، الذي يجري تبييض اسمه، زخما في الاتحاد الروسي، فإن النصب التذكارية لذلك القاتل والطاغية ومرتكب الإبادة الجماعية بحق الشعب الأوكراني في ثلاثينيات القرن العشرين آخذة في الانتشار.

وأود أن أختتم بياني بسؤال أوجهه إلى الممثل الروسي: هل يتوق الروس إلى الحرب؟

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أقول لممثل أوكرانيا إنني سعيد لأنه مهتم بالشعر الروسي. ولكن هذا ليس مستغربا – فنحن جميعا من نفس البلد وربما تعلمنا نفس الدروس في المدرسة. وأريد أن أصحح له.

''ترى هل يتوق الروس للحرب؟

اسأل عن السكون إلى الأبد..

واسأل عن الجنود الذين يرقدون الآن..

تحت أشجار البتولا..''

لقد أغفل شطرا واحدا.

أنا لا أعرف من الذي سيتم حمل صوره في ٩ أيار/مايو. ولا أعتقد أنها ستكون صور ستالين. وأشك في ذلك. غير أنني أتساءل: ما هي الصور التي ستُحمل في كييف في ٩ أيار/مايو؟ أو هل سيُنظم موكب في كييف لإحياء ذكرى انتصارنا المشترك في الحرب الوطنية العظمى، وهو بالمناسبة نصر أحرزناه معا.

لقد استمعنا اليوم إلى كلمات كثيرة. ومن المستحيل الإجابة عليها جميعا، وفي الواقع، فهذه ليست المهمة التي تنتظرني.

وللأسف، لم نسمع أي جديد. كل شيء كما كان من قبل – نفس اللحن القديم. فممثل أوكرانيا يدعو موسكو إلى الامتثال لاتفاقات مينسك، ولكنه، لسبب ما، لا يناشد كييف. وهناك نفس التلاعب باتفاقات مينسك وبالقضايا المتعلقة بالأسباب والنتائج. ويبدو أن روسيا هي التي بدأت الحرب في أوكرانيا، وليست كييف هي التي جاءت إلى دونباس.

لقد سمعنا مرة أخرى أنه يجب على روسيا أن تسحب قواتها. ولكننا طلبنا في العام الماضي من السيد أباكان والسيد سايديك أن يخبرانا عن وجود القوات الروسية في دونباس (انظر S/PV.8461). ولم يتمكنا من تقديم أي إجابة دقيقة أو مُرضية لأولئك الذين طرحوا السؤال. ربما يكون لدى السيدة غراو والسيد شفيق المزيد من المعلومات. يمكننا أن نسألهما أين رأيا القوات الروسية في دونباس.

يُقال لنا إن موسكو تستطيع، بإشارة من يدها، أن تنهي هذا النزاع بمجرد أن نملي ذلك على ممثلي دونباس. ولدي سؤال. وسؤالي كالتالي: هل هم حقا سُذج إلى حد الاعتقاد بأن الكرملين هو من يتحكم في أولئك الأفراد في دونباس؟ وهل يعتقدون فعلا أن هؤلاء الأفراد لا يملكون آراءهم الخاصة، وأنهم مجرد دمى في يد الكرملين؟ لا أعتقد أنهم سُذج إلى حدّ تصديق ذلك.

لن ينفك زميلي السفير هويسغن يثير دهشتي. فبلده أحد واضعي اتفاقات مينسك. وأنا شخصيا لا أعرف السيد باشكوف، الذي كان نائب حاكم منطقة إركوتسك. ولكنني أريد أن أوجه إلى السيد هويسغن والسيد كيسليتسيا سؤالا: هل حقيقة أن المواطنة الأمريكية ناتالي جاريسكو كانت ذات مرة وزيرة المالية في أوكرانيا، وأن المواطن الليتواني أيفاراس أبرومافيتشيوس كان وزيرا للاقتصاد والمواطِنة الأمريكية أولانا سبرون وزيرة الصحة – وبالمناسبة، فهي من شيكاغو التي تبعد ٨ ٠٠٠ كيلومتر عن كييف، وهو ما يفوق المسافة بين كييف وإركوتسك – يفضي بنا إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة وليتوانيا طرفان مباشران في النزاع في أوكرانيا؟ ولن أذكر حتى مثال المقدم في جيش الولايات المتحدة ألكسندر فيندمان، الذي وجد نفسه متورطا في قضية العزل والذي زعم أنه عُرض عليه ثلاث مرات أن يُعين في منصب وزير الدفاع الأوكراني – وهو ما كان مجرد مزحة بإقرار منه.

وقد لاحظ السيد هويسغن أن اليوم هو يوم حزين بالنسبة للقانون الدولي ولأوكرانيا. هل كان يشير إلى الذكرى السنوية لاعتماد القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) الذي أيد مجموعة تدابير مينسك؟ وهل يعني ذلك أن اليوم الذي اتخذ فيه ذلك القرار هو يوم مأساوي بالنسبة له؟ لقد أشار إلى الطريقة التي أقنع بها فلاديسلاف سوركوف ببراعة ممثلي دونباس بالتوقيع على اتفاقات مينسك. وينبغي للسيد هويسغن أن يعلم أن ممثلي دونباس الذين وقعوا على اتفاقات مينسك في عام ٢٠١٥ رأوا فيها تنازلاً هائلا وهزيمة كبرى. واليوم، لا ترغب السلطات الأوكرانية حتى في الانخراط في حوار معهم، واصفة إياهم ليس بالانفصاليين فحسب، بل بالإرهابيين.

لقد قيل الكثير عن الأعمال العدائية التي وقعت اليوم في منطقة هولوبيفسكي. ووفقا للمعلومات المتاحة لنا، حاولت فرق من القوات المسلحة الأوكرانية في ١٨ شباط/فبراير زعزعة استقرار الحالة على طول خط التماس في دونباس. وفي حوالي الساعة السادسة صباحا، تحركت مجموعة تخريبية تتألف من ١٠ أشخاص من القوات المسلحة الأوكرانية صوب مواقع قوات لوهانسك بالقرب من هولوبيفسكي. وقد تم اكتشاف هذه العملية للقوات المسلحة الأوكرانية في مرحلة مبكرة. فلدى اقتراب المجموعة من خط التماس، داست لغماً أرضياً أسفر انفجاره عن مقتل شخصين على الأقل وإصابة ثلاثة آخرين. وبغية إجلاء القتلى والجرحى من المنطقة، شنت القوات المسلحة الأوكرانية هجوما واسع النطاق بالمدفعية استهدف مناطق سكنية

في جمهورية لوغانسك الشعبية. ونُفذت تلك الضربة الهجومية باستخدام مدافع هاون متوسطة العيار ومدفعية من العيار الكبير بالقرب من هولوبيفسكي، وسوكيلنيكي، ودونيتسكي وسميلوي. وقد أطلقت القوات العسكرية الأوكرانية أكثر من ٥٠ قذيفة هاون على أراضي جمهورية لوغانسك الشعبية.

وقد عرض علينا السيد كيسليتسيا صورة شاب مسكين يبلغ من العمر ٢٢ عاما، يدعى ماكسيم خيتيلوف، قضى نحبه اليوم على ما يبدو في نفس المنطقة. لقد كان أحد مشغلي راجمات القنابل اليدوية في اللواء الآلي الثاني والسبعين التابع للقوات المسلحة الأوكرانية. إن هذا حدث مأساوي، ولكن ما بالهم يرسلون شبابا ليلقوا حتفهم هناك؟ ونذكر حين أرانا السيد كليمكين، وزير السيد كيسليتسيا السابق، وهو يجلس على ذلك الكرسي بالذات، صورة لفتاة مسكينة قضت على جانبهم من خط التماس. وقد طلبتُ منه أن يتكرم، في المرة القادمة التي يزور فيها مجلس الأمن، بإحضار صور للمدنيين الذين لقوا حتفهم نتيجة هجمات قوات الأمن الأوكرانية في دونباس. ويمكن تقديم العديد من الصور من هذا القبيل. وسوف أفعل ذلك بنفسي في المرة القادمة، لأنني لن أنتظر على الأرجح أن يقوم الأوكرانيون بذلك. إنها مأساة متواصلة. وهي مأساة يجب أن تنتهي. والسبيل إلى إنهائها هو تنفيذ اتفاقات مينسك.

وقد أخبرنا أيضا السيد هويسغن اليوم عن الانتهاكات المرتكبة على خط التماس. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أستند إلى الإحصاءات المستمدة من بعثة الرصد الخاصة. فقد كانت القوات الأوكرانية مسؤولة عن ٦٠ في المائة من حوادث إطلاق النار في الفترة الممتدة بين ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ و ١٢ شباط/فبراير ٢٠٢٠. وارتكبت كييف ٣ ٧٣٧ انتهاكا لوقف إطلاق النار، مقابل ٢ ٨٠٩ انتهاكات ارتكبها إقليم دونباس – وما هذه إلا الحالات التي كان فيها تحديد هوية مرتكبي الانتهاكات ممكناً. ويبلغ العدد الإجمالي للانتهاكات ٤٥ ٢٤٤ انفجارا من جانبٍ و ١٢ ١١٤ انفجارا من الجانب الآخر. وهناك ٣٠٤ قطع من المعدات غرب خط الحدود – وهو ما يعدّ انتهاكا – مقابل انعدام وجود أي قطعة على الجانب الشرقي. وخلال الفترة نفسها، استهدفت قوات الأمن الأوكرانية ثلاث مناطق سكنية في دونباس، في حين لم يسجل أي هجوم على الأراضي الخاضعة لسيطرة كييف.

وللأسف، فإنه يرفض رؤية ما لا يمكن أن يكون أكثر وضوحا. ولا أعرف ما الذي قد يساعده على رؤية الحقيقة. وما زلت أتساءل عن مصدر معلوماته عن ''الأشخاص البؤساء الذين ما فتئوا يكابدون هذا القمع الهائل في شبه جزيرة القرم التي تحتلها روسيا''. لقد دعوته عدة مرات إلى الذهاب إلى شبه جزيرة القرم وإلقاء نظرة بنفسه عن مدى معاناة ''سكان القرم المؤسفِ حالُهم'' هناك.

وقد ذكر متكلمان اليوم كارثة طائرة رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17. وبطبيعة الحال، فإن هذا ليس موضوع جلسة اليوم، وأعتقد أنه لا يحق لهما تقديم هذه المعلومات متظاهرين بأنهما من ممثلي الادعاء العام. وأنا نفسي لست مُدع عام. وفضلا عن ذلك، أريد أن أطلع المجلس على بعض المعلومات المثيرة للدهشة التي نشرتها وسائل الإعلام الغربية اليوم، وهي أن الاستخبارات العسكرية وأجهزة الأمن الهولندية لم تجد أي منظومة صواريخ مضادة للطائرات من طراز بوك في المنطقة التي أُسقطت فيها الطائرة. وقد قلنا مرارا وتكرارا إن التحقيق مغلق وغير شفاف على نحو صادم. ومن المؤكد أن هذه المعلومات، التي يتعين التحقق منها وإثبات صحتها، ليست سوى دليل.

وأخيرا، أود مرة أخرى أن أذكّر بأهمية أن نفهم أن هناك طرفين، وليس ثلاثة، في هذا النزاع – ولا أقصد بالطرفين أوكرانيا وروسيا، كما يرى زملاؤنا الأوكرانيون، بل هما دونباس وكييف. وما دام لا يوجد حوار مباشر بين كييف ودونباس، فلن يكون التوصل إلى تسوية ممكنا في أوكرانيا، تماما كاستحالة التسوية من

دون حوار مباشر بين أطراف النزاعات في أفغانستان، وسوريا، وقبرص وكولومبيا أو في أي مكان آخر في العالم. فالحوار الشامل وحده من شأنه أن يوفر فرصا وضمانات لتحقيق سلام دائم. ولهذا السبب، فلن تكون صيغة نورماندي مجدية إلا إذا كانت موجهة نحو تنفيذ مجموعة تدابير مينسك، التي لا بد أن تُنفّذ من دون أي شروط مسبقة.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): طلب ممثل أوكرانيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد قدم الوفد الروسي للتو روايته عن طبيعة التصعيد في دونباس اليوم. وقيل إن ذلك يعزى إلى أعمال استفزازية بقيادة القوات المسلحة الأوكرانية. وأود أن أسترعي انتباه مجلس الأمن إلى بيان أدلى به اليوم المتحدث باسم رئيس الاتحاد الروسي، السيد ديمتري بيسكوف، فيما يتعلق بما حدث.

(تكلم بالروسية)

''ليست لدينا تفاصيل عن هذه المواجهة. ولا نعرف ما الذي أشعل فتيلها. ويحدونا الأمل في أن نتمكن، في المستقبل القريب، من إلقاء الضوء على تفاصيل ما حدث قبل استخلاص أي استنتاجات''.

(تكلم بالإنكليزية)

وأوجه الآن سؤالا إلى الوفد الروسي: أعلينا أن نستمع إلى المتحدث باسم الرئيس الروسي، أم إلى نقاط الحديث التي كُتبت في الشارع السابع والستين في نيويورك؟

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): طلب ممثل ألمانيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن زميلي الروسي قد ذكر مداخلتي، أود أن أقدم إجابة جد مقتضبة على أحد الأسئلة، وهو ما إذا كنت أعتقد أن الانفصاليين المسؤولين في دونيتسك ولوهانسك دُمى في يد الكرملين. أجل، أعتقد ذلك.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أطلب من السيد كيسليتسيا ألا يحاول دق أسفين بيني وبين المتحدث بيسكوف. فقد اطلعت على بيانه هذا الصباح. ولم تُكتب المعلومات التي أشرت إليها في الشارع السابع والستين – حيث يوجد مقر البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة – بل هي معلومات بلغتنا اليوم بعد أن تم توضيح الحالة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.